آليات تعافي وإعادة إعمار الاقتصاد اليمني

Mechanisms for the Recovery and Reconstruction of the Yemeni Economy

10.35781/1637-000-171-007

د. عبد الغني علي سعيد الشمراني*

*أستاذ مشارك في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل مستوى الأضرار الاقتصادية التي ألحقها النزاع بالاقتصاد اليمني، وبيان سبل توحيد السياسات النقدية والمالية بين المؤسسات المنقسمة، واستعراض آليات تحويل الدعم الإنساني إلى استثمارات تنموية، إضافة إلى اقتراح نماذج تمويل مستدامة لإعادة الإعمار. وتبلورت مشكلة الدراسة في معرفة آليات تعافي وإعادة إعمار الاقتصاد اليمني، التي تضمن الانتقال الفعال من مرحلة الاستجابة الإنسانية إلى آفاق التنمية المستدامة، مع مراعاة الخصوصية اليمنية وتحديات الانقسام المؤسسي.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع الاقتصاد اليمني، والمنهج الاستنباطي لبناء إطار مفاهيمي للتعافي المستدام، والمنهج التطبيقي لاقتراح آليات قابلة للتنفيذ تراعي السياق المحلي.

وكشفت النتائج عن انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 60% وتراجع نصيب الفرد من الدخل بنسبة 71%، مع انقسام حاد في السياسات النقدية أدى إلى فقدان السيطرة على أدوات السياسة النقدية وانهيار العملة. وأظهر البحث أن توحيد السياسة النقدية متعثر بسبب تعنت سلطات صنعاء، وأن الحل الجذري يتمثل في عودة الدولة وسيادتها المؤسسية، والحاجة إلى إنشاء مجلس تنسيق لإعادة الإعمار أو هيئة وطنية عليا مستقلة لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي، تتمتع بإطار قانوني واضح وصلاحيات رقابية وإدارية، وتخضع لآليات حوكمة صارمة تضمن الشفافية والمساءلة ويوصي بالتركيز على القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الثروة السمكية) والمشاريع كثيفة العمالة. ودعا البحث إلى إنشاء هيئة وطنية مستقلة لإعادة الإعمار، وفصل موازنة الإعمار عن الموازنة العامة عبر حساب سيادي مستقل، واعتماد نظام رقابة متعدد المستويات، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتبني نموذج لامركزي في التنفيذ. وأوصى بإجراء دراسات مقارنة لتجارب الإعمار في الدول الخارجة من النزاعات، وبحث آليات توظيف الصكوك الإسلامية في تمويل الإعمار، ودراسة أثر التحول الرقمي في الحد من الفساد.

الكلمات المفتاحية: اليمن، تعافي اقتصادي، إعادة إعمار، ما بعد النزاع، آليات التمويل، توحيد البنك المركزي، اللامركزية، هيئة إعمار مستقل، القطاع الخاص، الصكوك الإسلامية، البنية التحتية.

ISSN : 2410-1818

Mechanisms for the Recovery and Reconstruction of the Yemeni Economy

DR. ABDULGHANI ALI SAEED AL-SHAMRANI

Abstract

This study examines the mechanisms for the recovery and reconstruction of Yemen's economy in the post-conflict period, with a focus on assessing the economic damage caused by the conflict, exploring options for unifying monetary and fiscal policies, transforming humanitarian aid into development investments, and identifying sustainable reconstruction financing models. The study seeks to determine how Yemen can effectively transition from humanitarian response to sustainable development while addressing the challenges of institutional fragmentation.

The research employed descriptive-analytical, deductive, and applied approaches to assess the current economic situation, develop a conceptual framework for sustainable recovery, and propose practical policy measures.

The findings indicate that Yemen's Gross Domestic Product (GDP) contracted by nearly 60%, while per capita income declined by 71%. The division of monetary institutions contributed to the loss of effective monetary policy control and the depreciation of the national currency. The study emphasizes that sustainable recovery requires restoring state authority, unifying economic institutions, and establishing an independent national body for reconstruction and economic recovery with a clear legal mandate and strong governance mechanisms. It also highlights the importance of prioritizing productive sectors, particularly agriculture and fisheries, and promoting labor-intensive projects.

The study recommends establishing an independent reconstruction authority, creating a separate sovereign reconstruction account, strengthening oversight and accountability mechanisms, enhancing private-sector participation, adopting decentralized implementation approaches, and exploring the use of Islamic Sukuk as a sustainable source of reconstruction financing.

Infrastructure.

Keywords: Yemen; Economic Recovery; Reconstruction; Post-Conflict Recovery; Financing Mechanisms; Central Bank Unification; Decentralization; Independent Reconstruction Authority; Private Sector; Islamic Sukuk; Infrastructure.

ISSN : 2410-1818

مقدمة:

شهد الاقتصاد اليمني خلال أكثر من اثني عشر عامًا من النزاع المسلح تدهورًا عميقًا في مختلف مؤشراته الكلية والقطاعية، وصل به إلى حالة معقدة من الانهيار الاقتصادي والمؤسسي الشامل، أدت إلى تدمير الأصول المادية والبنية التحتية، وامتدت لتحدث شرخاً عميقاً في الوظائف السيادية للدولة، ويتجلى هذا الانهيار في توقف الصادرات النفطية، وانقسام النظام المصرفي، وتدهور حاد في قيمة العملة الوطنية، إضافة إلى تدمير ممنهج للبنية التحتية الأساسية كشبكات الكهرباء والمياه والطرق، وانتشار الألغام التي تعوق النشاط الاقتصادي والتنقل.

وقد أدى استمرار الحرب والانقسام السياسي وضعف القدرات المؤسسية المحلية إلى تعقيد جهود التعافي، وحصر التدخلات الدولية في الغالب ضمن إطار الاستجابة الإنسانية الطارئة بدلاً من التوجه نحو إنعاش تنموي مستدام.

وفي ظل هذا السياق المتأزم، تبرز ضرورة ملحة لصياغة مقاربة استراتيجية للتعافي الاقتصادي تتجاوز منطق الإغاثة نحو منطق البناء الهيكلي.

إن تجارب الدول الخارجة من النزاعات تؤكد أن نجاح إعادة الإعمار لا يتوقف على حجم التدفقات المالية، بل يرتكز أساساً على جودة الحوكمة، وإعادة بناء المؤسسات، وتوافر بيئة سياسية مستقرة تقوم على التوافق الوطني حول الأولويات التنموية.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم إطار إرشادي لآليات التعافي الاقتصادي في اليمن، من خلال تشخيص دقيق للاختلالات الراهنة، وتسعى الدراسة في نهايتها إلى تقديم توصيات إجرائية لصناع القرار تضمن استدامة المشاريع المنفذة وفعاليتها في تحسين سبل العيش الكريم للمواطنين، وصولاً إلى بناء اقتصاد مرن قادر على الصمود والمنافسة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تحليل وتقييم حالات الانهيار المؤسسي الشامل الذي يعيشه الاقتصاد اليمني الناتج عن تمرد مسلح على السلطة الشرعية منذ اثنا عشرا عاما، وما نتج عنه من انقسام سياسي وتقسيم للسياسات النقدية والمالية، وتوقف الموارد السيادية (النفط والغاز)، وتدمير واسع للأصول المادية والبنية التحتية، وإمكانية استعادة الآليات الوطنية الفاعلة القادرة على قيادة عملية التعافي وإعادة الإعمار، فجهود إعادة الإعمار في اليمن تواجه مخاطر التعثر أو الفشل ما لم تُصغ ضمن آليات متكاملة تجمع بين الاستقرار النقدي، واستقلال القرار الاقتصادي، والتمويل المبتكر.

ISSN : 2410-1818

بناءً على ذلك، يمكن صياغة السؤال الرئيس للمشكلة في الآتي:

ما آليات تعافٍ وإعادة إعمار الاقتصاد اليمني، التي تضمن الانتقال الفعال من مرحلة الاستجابة الإنسانية إلى آفاق التنمية المستدامة، مع مراعاة الخصوصية اليمنية وتحديات الانقسام المؤسسي؟

الأسئلة الفرعية: تسعى الورقة إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما حجم الأضرار الاقتصادية التي ألحقها النزاع بالاقتصاد اليمني، وأيها أكثر تأثيرًا على قابلية التعافي؟
2. كيف يمكن توحيد أو تنسيق السياسات النقدية والمالية بين المؤسسات السيادية المنقسمة (كالبنك المركزي) كخطوة أولى لبناء بيئة مؤسسية ضامنة للتعافي الاقتصادي؟
3. ما الآليات الاستراتيجية لتحويل الدعم الإنساني الدولي والإقليمي إلى استثمارات تنموية في القطاعات الإنتاجية الحيوية (كالزراعة، الثروة السمكية، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) بما يتوافق مع الخصوصية المحلية؟
4. ما نماذج التمويل المستدامة والأطر القانونية الملائمة لتمويل إعادة الإعمار، وكيف يمكن تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص، رأس المال المهاجر، ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1. عرض وتحليل لمستوى الأضرار الاقتصادية التي ألحقها النزاع بالاقتصاد اليمني.
2. بيان طرق توحيد أو تنسيق السياسات النقدية والمالية بين المؤسسات السيادية المنقسمة.
3. بيان الآليات الاستراتيجية لتحويل الدعم الإنساني الدولي والإقليمي إلى استثمارات تنموية في القطاعات الإنتاجية الحيوية بما يتوافق مع الخصوصية المحلية؟
4. عرض نماذج التمويل المستدامة والأطر القانونية الملائمة لتمويل إعادة الإعمار، وكيف يمكن تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص، رأس المال المهاجر، ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية؟

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص واقع الاقتصاد اليمني وتداعيات النزاع، وذلك بالاعتماد على التقارير الدولية والمحلية والمؤشرات الاقتصادية المتاحة، مع توظيف المنهج الاستنباطي لبناء إطار مفاهيمي للتعافي المستدام، وصولاً إلى المنهج التطبيقي باقتراح آليات قابلة للتنفيذ تراعي السياق اليمني.

ISSN : 2410-1818

حدود البحث: اقتصر البحث على الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: آليات تعافي وإعادة إعمار الاقتصاد اليمني.

الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية.

الحدود الزمانية: 2014م -2026م.

الدراسات السابقة:

1. دراسة: (المعهد العربي للإنماء، اليونسكو، 2025م) [1].

هدف البحث الى دراسة تجارب المدن العربية (مثل الموصل وصنعاء) في التعافي وإعادة الإعمار لمواجهة الكوارث والنزاعات، وأكدت على أهمية إشراك المجتمع المحلي في خطط التعافي لضمان ملاءمتها للاحتياجات الفعلية .وأوصت بتعزيز دور المدن الثانوية لتخفيف الهيمنة الحضرية للعواصم، وضرورة التخطيط المتوازن لتوزيع الموارد والخدمات بعد الأزمات .

2. دراسة: (عطاء الله، والرقيق، 2025م) [2].

هدف لدراسة فعالية استراتيجيات إعادة توطين المهجرين في منطقة "مشروع الهضبة" بليبيا بعد نزاع 2020م، وبينت أن الأمن عملية نسبية تتأثر بالتخبط السياسي، مما يعيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .وأوصت بضرورة المشاركة الفعلية للمتضررين في عجلة البناء وتوفير الخدمات الأساسية لتعزيز الثقة والتعافي المستدام.

3. دراسة: (الاسكوا، 2025م) [3].

هدفت الدراسة لتوفير مساحة حوار فني بين الخبراء اليمنيين لتطوير رؤية وطنية اجتماعية واقتصادية توافقية تدعم جهود التعافي وإعادة الإعمار، وحددت التحديات الهيكلية والناجمة عن النزاع في محاور التنمية الاقتصادية، التماسك الاجتماعي، الحوكمة، والبنية التحتية .وأوصت بتبني إطار مرجعي وطني يركز على الاستدامة وسيادة القانون وإدارة الموارد الطبيعية كركائز أساسية للتعافي.

(1) إعادة إعمار المدن العربية والتعافي بعد الأزمات، المعهد العربي لإنماء المدن (بالشراكة مع اليونسكو) 2025م

(2) إعادة التوطين كبداية للتعافي لما بعد كوارث الحرب (حالة طرابلس)، ثريا عطاء الله وحنان الرقيق، المجلة العربية للنشر العلمي (جامعة طرابلس) 2025م.

(3) رؤية التعافي والتنمية في اليمن: إطار مرجعي لخطط التعافي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).2025م.

ISSN : 2410-1818

4. دراسة: (صافار، 2024م) [1].

هدفت الدراسة إلى تحليل التأثيرات الاقتصادية للحروب وتحديات التعافي وإعادة الإعمار في البلدان المتضررة، وخلصت إلى أن الاستقرار الأمني والسياسي أساسيان للإعمار، ويجب الفهم العميق لاقتصاد ما بعد التمرد، وأوصت بتولي الحكومات الوطنية قيادة الإعمار، والاهتمام ببناء قدرات الأفراد والمؤسسات، ودمج البعد البيئي والتنمية المستدامة في البرامج.

5. دراسة: (العيسة، 2021) [2].

تهدف الدراسة لنقد محاولات إسقاط نماذج إعمار غربية (كألمانيا واليابان) على دول عربية وإسلامية، وتوصلت إلى أن تجاهل المحتوى الثقافي واختلاف مصالح الدول الداعمة أدى لفشل نماذج الإعمار في العراق وأفغانستان، وأوصت بتبني نموذج بديل يعتمد على "التنمية المستدامة" لمنع تجدد دورات العنف .

6. دراسة: (النجار، 2021م) [3].

هدفت الدراسة لتقديم إطار عملي لإعادة الإعمار المستدام في منطقة الشرق الأوسط الأكثر عرضة للدمار والحروب، وركزت على أن الفقر يعيق قدرة المجتمعات على التعافي الذاتي، مما يجعل الدور الدولي حيوياً، وأوصت بدمج تدابير الحد من المخاطر في قوانين البناء الجديدة، وتفعيل الآليات المؤسساتية لضمان شفافية توزيع المساعدات وإدارة الموارد.

7. دراسة: (البصراتي، 2019م) [4].

هدفت للتعرف على محددات وتحديات إعادة الإعمار السياسي والاجتماعي بعد ثورات الربيع العربي، وخلصت إلى أن النزاعات تدمر "الثقة" في المؤسسات السياسية وتؤدي للاستقطاب الطائفي، وأوصت بأن نجاح الإعمار يتوقف على قدرة النظام على تبني ثقافة الاختلاف والتوافق بدلاً من سياسة فرض السيطرة والاستحواذ.

---

(1) برامج التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات، حواء عمر صافار، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار السابع، العدد: 63، 2024م)

(2) إعادة إعمار وبناء استقرار مجتمعات ما بعد الحرب، جهاد العيسة، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد:7، العدد: 2، 2021م.

(3) الإعمار المستدام بعد الكوارث والنزاعات المسلحة في مرحلة التعافي، حسام النجار، المركز الديمقراطي العربي، برلين.2021م.

(4) النزاعات الداخلية ومسارات إعادة الإعمار في الدولة العربية، محمد نور البصراتي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، 2019م.

ISSN : 2410-1818

8. دراسة: (فريق الإصلاحات الاقتصادية، نادي رجال الأعمال اليمني، 2017م) [1].

هدفت الدراسة لوضع تصورات لتعزيز دور القطاع الخاص في استمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار تحت سيناريوهات الحرب أو السلام، وأكدت أن 83٪ من مؤسسات القطاع الخاص تضررت جراء الحرب. وأوصت بتحييد الاقتصاد الوطني عن الصراع، وتسهيل تدفق السلع والخدمات، وتعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتنفيذ إصلاحات اقتصادية عاجلة.

9. دراسة: (أحمد، والسويداني، 2017م) [2].

هدفت الدراسة للوصول لمناهج متكاملة لإعادة إعمار المدن، خاصة التراثية، وتلبية الاحتياجات الإسكانية عبر استراتيجيات شاملة، وبينت أن إعادة الإعمار وسيلة لبناء السلام وترميم "الذاكرة المتصدعة" للمدينة .وأوصت بتبني نموذج مشاركة بين جهات متعددة يتضمن تمكين المجتمع المحلي لبناء مساكن ميسرة تدعمها الدولة لضمان بيئة سكنية مستدامة.

تحليل الدراسات السابقة وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف والفجوة البحثية:

أولاً: أوجه الاتفاق بين الدراسة والدراسات السابقة:

1. تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة في اعتبار الاستقرار الأمني والسياسي شرطاً أساسياً لنجاح أي خطط لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.
2. هناك إجماع على أن التعافي لا يقتصر على البناء المادي، بل يمتد ليشمل إعادة بناء القدرات المؤسسية وتطوير الكفاءات البشرية.
3. تلتقي الدراسة مع رؤى (الإسكوا وفريق الإصلاحات) في التأكيد على الدور المحوري للقطاع الخاص كشريك استراتيجي في عملية التنمية والتعافي.
4. تتفق الدراسة مع الدراسات الناقدة (مثل دراسة العيسة) في ضرورة صياغة نماذج محلية تراعي خصوصية البيئة اليمنية بدلاً من استنساخ نماذج تقليدية خارجية جاهزة.
5. تشترك كافة الدراسات في ضرورة تحويل التدخلات الدولية من مجرد استجابة إنسانية طارئة إلى دعم تنموي هيكلي مستدام.

(1) رؤية استمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار اليمن، فريق الإصلاحات الاقتصادية في اليمن (بالتعاون مع مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي ونادي الأعمال اليمني،2017م.

(2) سياسات إعادة إعمار المدن في فترة ما بعد النزاعات والحروب، بكر أحمد، علي السويداني، مجلة قطاع الهندسة بجامعة الأزهر، المجلد: 12، العدد: 44، 2017م

ISSN : 2410-1818

ثانياً: أوجه الاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة:

1. تركز الدراسة الحالية بشكل مكثف على الآليات الاقتصادية والتمويلية الإسلامية، بينما ركزت دراسات أخرى على الجوانب العمرانية (مثل دراسة بيومي) أو التوطين (مثل دراسة عطاء الله).
2. تتناول الدراسة الاقتصاد اليمني ككتلة واحدة ومجال سيادي، في حين ركزت دراسات سابقة على حالات محددة مثل الموصل أو طرابلس أو المدن الثانوية.
3. تعتمد الدراسة الحالية على بيانات اقتصادية حديثة تغطي أكثر من 12 عاماً من النزاع، مما يجعلها أكثر حداثة من الدراسات الصادرة في أعوام سابقة.
4. تنفرد الدراسة بتحليل معمق للانقسام المؤسسي والنقدي في اليمن وآثاره على العملة، بينما غلب الطابع السياسي والاجتماعي على دراسات أخرى (مثل دراسة البصراتي).
5. تتميز الدراسة بتقديمها رؤية أكاديمية متخصصة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، مما يمنحها بعداً تطبيقياً في اقتراح أدوات تمويل إسلامية بديلة لم تبرز في الرؤى الأممية.

ثالثاً: الفجوة البحثية التي تغطيها الدراسة:

1. الإسهام في سد النقص في الدراسات التي تعالج كيفية توحيد السياسات النقدية والمصرفية في ظل وجود نظامين ماليين منقسمين داخل الدولة الواحدة ومعالجة الانقسام المؤسسي.
2. تقديم نماذج عملية وآليات تمويل بديلة لتمويل الإعمار تعتمد على أدوات التمويل الإسلامي والمنح التنموية بدلاً من الاعتماد الكلي على القروض الربوية والديون الخارجية.
3. تغطية الفجوة المتعلقة بكيفية بناء نظام حوكمة شفاف لإدارة موارد الإعمار يمنع الفساد ويضمن وصول الدعم للقطاعات الأكثر تضرراً وربط الحوكمة بالتعافي الاقتصادي.
4. تقديم رؤية تربط بين مؤشرات الاقتصاد الكلي (GDP) والتضخم وبين إنعاش القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الأسماك المشاريع الصغيرة) في سياق واحد، يتكامل الاقتصاد الكلي والقطاعي.
5. سد الفجوة بين التنظير لسيادة الدولة وبين الآليات الإجرائية لاستعادة الوظائف السيادية للاقتصاد الوطني وتجاوز منطق الوصاية الدولية، وتحويل السيادة الوطنية إلى إجراءات.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول: تشخيص واقع الاقتصاد اليمني وتداعيات التمرد المسلح

مقدمة:

شهد الاقتصاد اليمني في العقد الأخير واحدة من أسوأ مراحله التاريخية، نتيجة السيطرة على العاصمة صنعاء الذي زاد من هشاشته الهيكلية المزمنة، فهناك انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي، وفقدت العملة الوطنية أكثر من نصف قيمتها، وتضاعفت معدلات التضخم وزادت معدلات الفقر، وتوقفت معظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وانهارت البنية التحتية الحيوية للنقل والطاقة والمياه، وأدت تداعيات النزاع إلى نزوح ملايين اليمنيين، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي والصحي، وتشخيص هذا الواقع يتطلب فهماً عميقاً لحلقات الانهيار المتسلسلة، تمهيداً لأي محاولة جادة لإعادة الإعمار وتحقيق التعافي.

المطلب الأول: الأضرار الاقتصادية الكلية

1. **الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد:** حسب تقارير صندوق النقد الدولي يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لليمن 7.897 مليار دولار، لعام 2025م، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2025م كان (-2.00٪)، وبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في اليمن 420 دولار في عام 2025، بانخفاض قدره (-4.76٪) عن العام 2024م[1].

جدول رقم: (1) يبين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالدولار ونسبة النمو ونصيب الفرد بالدولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	نمو الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نمو نصيب الفرد
2014	$14,221,000,000	-----	$1046	------
2015	$10,265,000,000	**−32.0%**	$732	-30.02%
2016	$9,944,000,000	**−4.4%**	$688	-6.01%
2017	$10,443,000,000	**4.0%**	$701	1.89%
2018	$11,494,000,000	**8.5%**	$749	6.85%
2019	$12,849,000,000	**4.7%**	$813	8.54%
2020	$10,783,000,000	**0.3%**	$663	-18.45%
2021	$10,203,000,000	**6.0%**	$610	-7.99%
2022	$11,124,000,000	**−0.5%**	$647	6.07%
2023	$9,364,000,000	**−9.3%**	$528	-18.39%
2024	$8,058,000,000	**−1.5%**	$441	-16.48%
2025	$7,897,000,000	−0.5%	$420	-4.76%

المصدر: الأرقام من تقرير صندوق النقد الدولي، https://www.worldometers.info/ar/

(1) انظر موقع صندوق النقد الدولي على الرابط: Worldometer. (2026). Yemen GDP. Retrieved from https://www.worldometers.info/ar/الناتج-المحلي-الإجمالي/الناتج-المحلي-الإجمالي-اليمن/

ISSN : 2410-1818

من الجدول نلاحظ انكماش الناتج المحلي الإجمالي من 14.221 مليار دولار، عام 2014م، الى 7.897 مليار دولار، عام 2025م، وبنسبة بلغت (- 44.47٪) وانخفض نصب الفرد من الدخل الإجمالي من 1046 دولار، عام 2014م، إلى 420 دولار، عام 2025م، بنسبة انخفاض بلغت (-59.85٪) وهذا سبب في تدهور الوضع الاقتصادي في اليمن وزيادة معدلات الفقر.

2. حالة المالية العامة للدولة:

جدول رقم: (2) إجمالي الإيرادات والنفقات للأعوام من 2020م – 2025م (ملايين الريالات)

السنة	الإيرادات والمنح	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية	النفقات	مبلغ العجز	نسبة العجز
2020	723,658.7	259,096.0	٪35.80	1,619,306.4	895,647.7	٪123.7
2021	1,096,893	397,515.9	٪36.24	1,517,025.7	420,123.7	٪38.30
2022	2,060,695	1,108,237	٪53.73	2,782,805.0	722,110	٪35.04
2023	1,211,503	38,481	٪3.01	2,850,910.0	1,639,407	٪135.3
2024	2,065,636	0	0	2,697,775.0	632,112	٪30.60
2025	1,435,200	0	0	2,773,500.0	1,338,300	٪93.25

المصدر: الجدول من عمل الباحث والأرقام من تقرير البنك المركزي للعام 2024م ص47، وتقرير التطورات النقدية والمالية لشهر ديسمبر، للعام 2025م، ص3.

من الجدول رقم: (2) يتضح أن هناك عجزًا كبيرًا في الموازنة العامة للدولة، خاصة بعد تعرض منشآت تصدير النفط إلى اعتداءات تخريبية في أكتوبر من العام ، 2022م وتوقف تصدير النفط، واعتماد الدولة على المنح، ففي العام 2023م حصلت الدولة على (351,227) مليون ريال وفي العام 2024م حصلت مبلغ (1,258,249) مليون ريال، وقد كانت إيرادات النفط تمثل حصة مؤثرة في الإيرادات العامة، وقد بلغت في العام 2022م (1,108,237) مليون ريال يمني، تمثل نسبة 53.73٪ من إجمالي الإيرادات العامة والتي بلغت (2,060,695) مليون ريال يمني في العام 2022م.

2. المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية:

كشف ملخص رسمي لأبرز المؤشرات الاقتصادية والتنموية في اليمن للأعوام 2024-2025، صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عن أرقام صادمة تعكس عمق الأزمة الاقتصادية والإنسانية التي تشهدها البلاد بعد سنوات الحرب والتدهور المستمر.

ISSN : 2410-1818

وأظهر التقرير أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لليمن انكمش بنسبة 43٪ بين عامي 2015 و2024، في حين بلغت الخسائر التراكمية للاقتصاد اليمني نحو 126 مليار دولار، مع توقعات بارتفاعها إلى 422 مليار دولار بحلول عام 2030م.

وأشار الملخص إلى تراجع نصيب الفرد اليمني من الناتج المحلي الإجمالي إلى 471 دولاراً فقط في 2024، مقارنة بـ1430 دولاراً في عام 2014، بنسبة 67٪ ما يعكس التدهور الحاد في مستويات المعيشة والدخل.

وفي جانب الفقر، أوضح التقرير أن نسبة الفقر متعدد الأبعاد بلغت 50.3٪، مع ارتفاعها إلى 51.1٪ في المناطق الريفية مقابل 44.3٪ في المناطق الحضرية، ما يعني أن نصف الأسر اليمنية تقريباً تعاني من أشكال متعددة من الحرمان.

كما سجلت بطالة الشباب في اليمن مستوى مرتفعاً بلغ 32.4٪، بزيادة قدرها 18.8 نقطة مئوية عن المتوسط العالمي لبطالة الشباب، بحسب التقرير.

وعلى الصعيد الإنساني، أفاد الملخص بأن 23.1 مليون شخص في اليمن سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية خلال عام 2026، مقارنة بـ19.5 مليون في 2025 و18.2 مليون في 2024، في مؤشر على اتساع رقعة الاحتياجات الإنسانية. وفي مؤشرات التنمية، حلّت اليمن في المرتبة 184 من أصل 193 دولة في تقرير التنمية البشرية لعام 2025، متراجعة من المرتبة 160 عام 2014، بينما بلغ مؤشر التنمية البشرية 0.470 فقط، مقارنة بمتوسط 0.719 للدول العربية وفي المقابل، تراجعت نسبة تغطية التمويل الفعلي للاحتياجات الإنسانية إلى 28٪ فقط في عام 2025، مقارنة بمتوسط بلغ 64٪ خلال الفترة بين 2016 و2024.

ISSN : 2410-1818

شكل رقم: (1) يبين المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

المصدر: الشكل من عمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية

كانت عائدات النفط تمثل أكثر من 70٪ من موارد الحكومة الشرعية وقرابة 60٪ من إجمالي الإيرادات العامة، وبذلك مثّل التوقف صدمة مالية واقتصادية كبيرة، سيما في ظل غياب بدائل إنتاجية واقتصادية [1]، وقد خسرت اليمن أكثر من 6 مليارات دولار، نتيجة توقف صادرات النفط والغاز خلال عامين ونصف، (30) شهراً، حسب تصريح محافظ البنك المركزي[2].

(1) تحديات اقتصاد الحرب في اليمن، مركز أبعاد على الرابط:
https://abaadstudies.org/strategies/topic/60172?utm_source=chatgpt.com
(2) تصريح محافظ البنك المركزي لقناة سهيل على الرابط: https://suhail.net/news_details.php?sid=26710

ISSN : 2410-1818

وقد تسبب توقف تصدير النفط بعدد من التداعيات السلبية والمشكلات الاقتصادية، يمكن للباحث إيجازها في النقاط التالية:

1. انخفاض الإيرادات النفطية أدى إلى فقدان المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، وانخفاض والاحتياطات النقدية مما أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة.
2. تدهور سعر صرف الريال اليمني وارتفاع معدلات التضخم بشكل ملحوظ .
3. تراجعت قدرة الحكومة على تمويل النفقات العامة، خاصة رواتب الموظفين والخدمات الأساسية.
4. تأثرت القطاعات المرتبطة بالنفط مثل النقل والخدمات اللوجستية والتشغيل .
5. تراجع الاستثمار المحلي والأجنبي، وازداد الاعتماد على المساعدات الخارجية والمنح الدولية .
6. أعاق جهود التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار على المدى المتوسط والبعيد.
7. انعكس ذلك سلبًا على مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر بين السكان تفاقمت الأزمة الإنسانية.

ويشير البنك الدولي إلى أن من أهم التحديات التي تمر بها البلدان في مرحلة ما بعد الصراع أن اقتصاداتها مدمرة بشدة أو مشوهة بسبب سياسات الحكومات السابقة والتي غالبًا ما تسبب اختلالات هيكلية كبيرة في الاقتصاد وبذلك تحتاج لسياسات استقرار قوية وإصلاحات هيكلية، وأيضا نجد أن معظم البلدان المعنية تعاني من انعدام الشفافية وسوء الإدارة ونظم قانونية وقضائية فاسدة، ومن التحديات أيضا مواجهة مصالح المفسدين الذين لهم مصالح اقتصادية في الأنشطة غير المشروعة أثناء الصراع [1].

المطلب الثاني: تشظي النظام المصرفي والنقدي:

تسببت إجراءات سلطات الأمر في صنعاء بالانقسام والتشظي الذي وصل إليه النظام المصرفي في اليمن بسبب استيلائها على السلطة وعلى البنك المركزي.، وهذا مثل أبرز التحولات الكارثية التي عصفت بالاقتصاد اليمني، حيث أدى وجود سياستين نقديتين متضاربتين ومركزين ماليين مستقلين إلى فقدان السيطرة الكلية على الأدوات النقدية، وتدهور تاريخي لقيمة العملة المحلية، وتفاوت أسعار الصرف بين المحافظات، مما فاقم الأعباء المعيشية على الشعب اليمني وزاد معدلات الفقر ويمكن للباحث تلخيص الإجراءات التي تسببت بالانقسام المصرفي والنقدي في الاتي:

(1) برنامج التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع حواء صافار، المجلة العربية للنشر العلمي الإصدار السابع العدد: 63 2024م، ص287.

ISSN : 2410-1818

أولًا: الإجراءات التي اتخذتها السلطة الشرعية:

1. أصدر الرئيس اليمني في سبتمبر 2016، قراراً نقل للبنك المركزي اليمني إلى عدن، وذلك بسبب ارتفاع وتيرة تدخلات المليشيات الحوثية في سياسات البنك المركزي اليمني، وهذا أول إجراء تذرعت به المليشيات لفرض انقسام البنك المركزي.
2. في العام 2017 بدأ مركزي عدن بطباعة عملة جديدة، وصل منها 200 مليار ريال من فئة 500 ريال، واقتصر نشاط البنك المركزي في عدن على الإصدار النقدي وتغطية عجز الموازنة.
3. في فبراير 2018م، بدأ مركزي عدن في تفعيل أدواته كالتدخل في السوق لشراء وبيع العملات الأجنبية، وتفعيل أدوات الدين العام، وتمويل الواردات، والتدخل في سوق الصرف عن طريق المزادات، ومراقبة والإشراف على القطاع المصرفي وقطاع الصرافة، وتفعيل وإصدار التشريعات المنظمة لها، وتمثيل اليمن في المحافل الدولية.
4. إنشاء وتفعيل الشبكة المالية الموحدة التي يشرف عليها بنك المركزي اليمني في عدن.
5. في أواخر العام 2020م تم نقل السويفت من بنك صنعاء إلى البنك المركزي اليمني في عدن.
6. في أغسطس عام 2021 وجه البنك المركزي اليمني - عدن- البنوك التجارية والإسلامية بنقل مراكزها الى عدن ولم ينتقل أي بنك.
7. في العام 2024م صدر قرار نقل المراكز الرئيسية للبنوك إلى عدن بموجب القرار رقم 17 لسنة 2024م، وقرار فرض عقوبات على ستة بنوك بموجب القرار رقم 20 لسنة 2024م.

ثانيًا: الإجراءات التي اتخذتها سلطات الأمر الواقع في صنعاء:

1. في 19 ديسمبر 2019، أصدرت قرار منع تداول العملة وأعطت مهلة حتى 19 من يناير 2020م ليدخل حيز التنفيذ، وبهذا الإجراء تكونت عملتين لهما سعرين مختلفين، وبدأت مرحلة الانقسام النقدي.
2. فرضت سعر صرف ثابت للدولار، وألزمت به البنوك والصرفات بالقوة.
3. في مارس 2020 أصدرت قواعد خدمات الدفع الإلكتروني.
4. في 2023م أصدرت قانون حظر المعاملات الربوية، ولم يوجد بديل مناسب للمصارف التجارية، واستولت على هذه الأموال.
5. مارس 2024م أصدرت عملة معدنية فئة 100 ريال بدون الرجوع إلى البنك المركزي اليمني في عدن.
6. منعت البنوك الخاضعة لسيطرتها من الاشتراك في خدمة (IBAN).
7. منعت البنوك التي تحت سيطرتها من التعامل مع البنك المركزي في عدن، ومن الاشتراك في الشبكة المالية الموحدة.

ISSN : 2410-1818

وهناك آثار سلبية تسبب بها انقسام البنك المركزي منها:

1. فقدان السيطرة على السياسة النقدية بسبب وجود مركزين بقرارات متضاربة إلى شلل تام في أدوات السياسة النقدية.
2. نشوء نظام السعرين والاختلال السعري بسبب قرار منع تداول العملة الجديدة في مناطق التمرد.
3. حرب المشروعية والمراكز المالية والسيطرة على النظام المصرفي العالمي السويفت.
4. تآكل القطاع المصرفي البنوك التجارية أصبحت ضحية الخلاف الذي تسببت به سلطات الأمر الواقع.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: آليات التعافي وإعادة الإعمار المقترحة

يقدم هذا المبحث محاولة لاقتراح خارطة طريق لآليات التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار في اليمن، انطلاقاً من ضرورة معالجة الاختلالات الهيكلية التي خلفها التمرد على الشرعية، ويبدأ المسار بالإصلاح المؤسسي عبر حوكمة شاملة تقودها هيئة مستقلة تضمن شفافية الموارد، مع التركيز على ضرورة الاستقرار النقدي عبر توحيد البنك المركزي والتنسيق الدولي لاستعادة الثقة في العملة الوطنية، ولا يقتصر التعافي على الجوانب المالية فحسب، بل يمتد لتنشيط الاقتصاد الحقيقي من خلال دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والثروة السمكية والمشاريع الصغيرة التي تمثل شريان الحياة للمجتمع، كما يتناول استراتيجيات حشد الموارد والتمويل عبر ابتكار أدوات متنوعة تشمل المنح، الصكوك الإسلامية، وصولاً إلى تعزيز اللامركزية وتمكين القطاع الخاص. إن الهدف النهائي هو إيجاد بيئة تشريعية جاذبة تحمي الملكية وتضمن استدامة التنمية بمشاركة كافة القوى الاقتصادية المحلية والمحلية، ويمكن الاستفادة من نموذج التنمية المستدامة الذي يركز على الأبعاد الثلاثة التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية بشكل متوازن.

مفهوم التعافي: عرف التعافي أنه: استعادة أو تحسين سبل العيش والصحة، والأصول والأنظمة والأنشطة الاقتصادية، والمادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية للمجتمع المتضرر من الكارثة، بما يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة، ومبدأ إعادة البناء بشكل أفضل، لتجنب أو الحد من مخاطر الكوارث في المستقبل، وتركز عملية التعافي على إعادة البناء على المدى المتوسط والطويل والاستعادة المستدامة للبنى التحتية، والخدمات، والإسكان، والمرافق، وسبل العيش الحيوية[1].

يعرف البنك الدولي إعادة الإعمار أنها: إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وإعادة تهيئة الظروف المواتية لإقامة مجتمع يعمل في زمن السلم وخصوصًا الحكومة وسيادة القانون باعتبارهما العنصرين الرئيسيين لبناء المجتمع[2].

المطلب الأول: الإصلاح المؤسسي والحوكمة.

يعد الإصلاح المؤسسي الركيزة الأساسية لضمان كفاءة جهود التعافي، حيث يهدف هذا المطلب إلى إرساء قواعد الحوكمة من خلال تأسيس كيان مستقل يضمن الشفافية في إدارة الموارد وتوجيهها للأهداف المرسومة والتقليل من الفساد المالي والإداري.

---

(1) الاتحاد الأفريقي: المجلس التنفيذي، تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات، الدورة العادية التاسعة، جامبيا، يونيو 2006، على الرابط https://www.peaceau.org/uploads/ex-cl-274-ix-a.pdf :

(2) البنك الدولي، 1998م، ص 80.

ISSN : 2410-1818

أولا : استعادة الدولة والاستقرار الأمني والسياسي:

تعد استعادة الدولة وبناء الاستقرار الأمني الركيزة الأساسية والمفتاح الذي لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن؛ إذ لا يمكن لأي نشاط اقتصادي أن ينمو في ظل غياب سيادة القانون أو انقسام المؤسسات السيادية، إن استعادة الدولة تعني توحيد القرار المالي والنقدي، وحماية الموارد الوطنية من التبديد، وتوفير بيئة آمنة تضمن تدفق الاستثمارات وحماية حقوق الملكية، كما أن الاستقرار الأمني يسهم بشكل مباشر في خفض كلفة المخاطر، وتأمين سلاسل الإمداد، وإعادة تشغيل القطاعات الحيوية كالنفط والزراعة التي أصابها الشلل بسبب النزاع، وبدون وجود سلطة شرعية قوية قادرة على فرض الأمن، ستظل خطط إعادة الإعمار مجرد حبر على ورق، حيث يرتبط التعافي الاقتصادي ارتباطاً عضوياً بقدرة الدولة على إنهاء الانقسام المؤسسي وتوفير الخدمات الأساسية. لذا، فإن استعادة الأمن ليس مجرد هدف موازٍ للإعمار، بل هو شرط مسبق لاستدامة التنمية، ومنع ارتداد الاقتصاد نحو دورات العنف مجدداً، وتحويل المجتمع من حالة الاعتماد على الإغاثة إلى الإنتاج والبناء.

وقد أجمعت الدراسات السابقة في إعادة الإعمار على أن استعادة الدولة وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي يمثلان حجر الزاوية والقاعدة الصلبة التي لا يمكن بدونها إطلاق عجلة التعافي الاقتصادي أو البدء في مشروعات إعادة الإعمار. وقد أكدت هذه الدراسات أن غياب سلطة الدولة الموحدة أدى إلى تفتيت الوظائف السيادية وانقسام المؤسسات المالية، مما خلق بيئة طاردة للاستثمارات ومعيقة لنشاط القطاع الخاص الذي تضرر بنسبة تجاوزت 80٪ نتيجة غياب الأمن، كما شددت الأدبيات على أن الاستقرار الأمني ليس مجرد نتيجة للتعافي، بل هو شرط مسبق لخفض كلفة المخاطر وتأمين تدفق السلع والخدمات وحماية الأصول المادية من الدمار. وأوضحت الرؤى الأممية والوطنية أن النجاح في مرحلة ما بعد الصراع مرهون بقدرة النظام السياسي على إنهاء الاستقطاب واستعادة الثقة في المؤسسات العامة عبر فرض سيادة القانون. وبناءً على ذلك، ترى الدراسات أن أي محاولة للإعمار تتجاهل الجوانب الأمنية والمؤسسية ستظل قاصرة وعرضة للفشل، حيث يرتبط استقرار العملة الوطنية والنمو الاقتصادي ارتباطاً عضويًا بوجود دولة قوية قادرة على حماية مواردها وبسط نفوذها الأمني على كامل التراب الوطني لضمان استدامة السلام[1].

(1) انظر: رؤية التعافي والتنمية في اليمن: إطار مرجعي لخطط التعافي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).2025م. ص4. وانظر: برامج التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات، حواء عمر صافار، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار السابع، العدد: 63، 2024م) ص 2، وانظر: النزاعات الداخلية ومسارات إعادة الإعمار في الدولة العربية، محمد نور البصراتي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، 2019م. ص2.

ISSN : 2410-1818

ثانيًا: خيارات آليات ووسائل الإعمار:

تمثل إعادة الإعمار في اليمن تحدياً معقداً لا يقتصر على الجانب المادي، بل يمتد ليشمل إعادة بناء الثقة في المؤسسات الوطنية، في ظل واقع يتسم بترهل الجهاز الإداري وتشتت الصلاحيات وهدر الموارد. وتبرز إشكالية جوهرية في التعارض بين استقلالية المانحين والسيادة التشغيلية للدولة، إلى جانب خطر تهميش الوزارات القائمة لصالح كيانات مؤقتة، ومن هنا تأتي فكرة إنشاء لجنة التنسيق أو الهيئة الوطنية العليا للإعمار كنموذج هجين مبتكر، لا كبديل للوزارات بل كإطار تنظيمي مستقل يضبط الإيقاع ويوحد التمويل ويطبق معايير صارمة للنزاهة، مع إبقاء الوزارات أذرعاً تنفيذية أصيلة تضمن الاستمرارية وبناء القدرات الوطنية بعيداً عن أي كيانات موازية.

وقد مرت اليمن بعدد من الكوارث والأزمات، وتم على إثرها إنشاء هيئات مستقلة لمعالجة الكوارث كصندوق إعمار ذمار من الزلزال أو حضرموت والمهرة من الفيضانات، وصندوق إعمار صعدة وصندوق إعمار أبين من آثار النزاع والمكتب التنفيذي لإعمار ما بعد 2011م.

واجهت مشاريع إعادة الإعمار جملةً من التحديات التي حدّت من فاعليتها، تمثلت في خضوعها للتبعية للسلطة المركزية وافتقارها للاستقلالية المؤسسية، إضافة إلى شح التمويل وسوء توظيف الموارد بما حال دون تحقيق الأهداف المنشودة. كما أسهم ضعف التنسيق بين الجهات المشاركة في إعاقة التنفيذ الدقيق للمشاريع، إلى جانب غياب الشفافية واتساع نطاق الفساد الإداري والمالي. وتفاقمت هذه الإشكالات بفعل سيادة المحسوبية في التوظيف واختيار المستفيدين، وتضخم الميزانيات نتيجة التوسع غير المنضبط في الإنفاق والتوظيف، فضلًا عن تهميش دور السلطات المحلية وضعف إشراك المجتمعات المستفيدة في التخطيط والتنفيذ، الأمر الذي انعكس سلبًا على كفاءة مشاريع إعادة الإعمار واستدامتها. [1]

وبسبب الإخفاقات والسلبيات التي وقعت فيها التجارب السابقة لصناديق الإعمار السابقة يقترح الباحث عدد من الخيرات يمكن دراسة كل واحد منها لاختيار المناسب منها:

الخيار الأول: لجنة التنسيق الوزارية العليا لإعادة إعمار اليمن: هي آلية مؤسسية مقترحة تُنشأ بقرار حكومي، تتولى تنسيق جهود إعادة الإعمار بين الوزارات والجهات المعنية؛ بهدف توحيد الرؤية الوطنية، ومنع تضارب الاختصاصات، وضمان توجيه الموارد نحو المشاريع ذات الأولوية، خصوصًا في قطاعات البنية التحتية والخدمات الأساسية.

1. تشكيل اللجنة:

أ. رئيس مجلس الوزراء (رئيسًا).

---

(1) مؤسسة الرابطة الاقتصادية: اليمن وزيادة الفقر في ظروف الحرب وأهمية السلام وإعادة الإعمار على الرابط:
https://eaf-ye.com/panel_discussions.php?page=Details&panel_discussions_id=5

ISSN : 2410-1818

ب. وزراء: التخطيط والتعاون الدولي، المالية، الأشغال العامة، الكهرباء، المياه، النقل، الإدارة المحلية أعضاء.

ج. ممثلون عن السلطات المحلية.

د. خبراء اقتصاديون وفنيون.

ه. ممثلون عن الجهات المانحة بصفة استشارية.

2. اختصاصاتها:

أ. إعداد الخطة الوطنية الشاملة لإعادة الإعمار.

ب. تحديد أولويات المشاريع وفق الاحتياج الفعلي للمحافظات .

ج. تنسيق الجهود بين الوزارات والمؤسسات المحلية .

د. اعتماد البرامج والموازنات الخاصة بالإعمار .

ه. متابعة تنفيذ المشاريع وتقييم الأداء .

و. التنسيق مع المانحين والمنظمات الدولية لضمان توجيه التمويل بكفاءة .

ز. إصدار تقارير دورية عن نسب الإنجاز ومستوى التنفيذ .

3. **آلية عملها:** تعقد اجتماعات دورية، وتشكل لجانًا فنية متخصصة لكل قطاع (الكهرباء، الطرق، المياه، التعليم، الصحة)، مع إنشاء قاعدة بيانات مركزية للمشاريع المراد تنفيذها وترتيب أولوياتها.

4. **مزايا لجنة التنسيق:** يمنع الازدواجية وتضارب القرارات، ويرفع كفاءة استخدام الموارد، ويحقق سرعة الاستجابة للاحتياجات التنموية، ويعزز الشفافية والرقابة المؤسسية، ولا يحتاج لعدد كبير من الموظفين.

5. **التحديات المحتملة:** الروتين الإداري، ضعف التنسيق التنفيذي بين الوحدات، والتأثر بالتجاذبات السياسية التي تعيق الإعمار.

6. **متطلبات النجاح:** يستلزم إطارًا قانونيًا واضحًا، وصلاحيات تنفيذية ملزمة، ونظام رقابة ومساءلة فعال.

الخيار الثاني: إنشاء الهيئة الوطنية العليا لإعادة الإعمار

الهيئة الوطنية العليا لإعادة الإعمار هي هيئة وطنية مستقلة تُنشأ لإدارة وتمويل جهود إعادة إعمار اليمن، وتعمل على حشد الموارد المالية وتوجيهها نحو مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية، وتهدف إلى تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والمانحين والقطاع الخاص وفق أولويات تنموية واضحة، وتعتمد على آليات رقابية وإدارية مستقلة لضمان الشفافية، كفاءة التنفيذ، وحسن استخدام الموارد.

ISSN : 2410-1818

1. **تشكيل الهيئة من:**

أ. مجلس إدارة برئاسة رئيس الوزراء.

ب. عضوية وزراء التخطيط والمالية والأشغال والقطاعات الخدمية ذات الصلة.

ج. أمانة فنية مستقلة من خبراء متخصصين.

د. ممثلون استشاريون عن المانحين والقطاع الخاص والسلطات المحلية.

2. **اختصاصات عمل الهيئة:**

أ. التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأولويات من خلال رسم الخارطة الوطنية للإعمار وتحديد المشاريع الأكثر إلحاحاً (البنية التحتية والخدمات) وفق رؤية تنموية موحدة.

ب. إدارة التمويل والحسابات السيادية من خلال حشد الموارد من المانحين وإدارة المنح والقروض عبر حسابات مستقلة لضمان توجيهها حصرياً لمشاريع الإعمار.

ج. الإشراف التنفيذي والمناقصات من خلال طرح العقود والمناقصات الدولية والمحلية، والمتابعة الميدانية المباشرة لمراحل التنفيذ عبر المكاتب الفرعية بالمحافظات.

د. الحوكمة والرقابة الرقمية: عبر تفعيل منصة إلكترونية للرقابة اللحظية على مسار الأموال ونسب الإنجاز، وضمان التدقيق المالي والشفافية أمام المانحين والجمهور.

3. آليات عمل الصندوق: تتولى الهيئة إدارة المنح والقروض والتمويلات المخصصة للإعمار، مع إعداد الخطط وتحديد أولويات المشاريع التنموية وفق رؤية وطنية شاملة، وتطرح المناقصات والإشراف على المشاريع الكبرى بالتنسيق مع الوزارات والسلطات المحلية، مع اعتماد نظام رقابي مالي مستقل عبر منصة رقمية ومكاتب فرعية بالمحافظات لتعزيز اللامركزية.

4. **مميزات الهيئة:** يعمل على توحيد جهود الإعمار وتجنب تضارب الاختصاصات، مما يساهم في تسريع تنفيذ المشاريع وضمان توجيه الموارد نحو الأولويات التنموية القصوى، يعزز الشفافية والرقابة الصارمة على الموارد، مما يؤدي لرفع مستوى ثقة المانحين وجذب مزيد من التمويلات والاستثمارات الدولية نحو الداخل اليمني.

5. **التحديات المحتملة:** المخاطر السياسية من خلال التدخلات السياسية التي قد تضعف الاستقلالية، بالإضافة إلى مخاطر الفساد المحتملة أو سوء استخدام التمويلات المخصصة للإعمار. التحديات الهيكلية والتنسيقية المتعلقة بضعف التنسيق المؤسسي ومحدودية الكفاءات الفنية والإدارية، مع احتمالية تهميش دور السلطات المحلية في عملية التنفيذ، والحاجة إلى جهاز إداري جديد بتكاليف عالية.

ISSN : 2410-1818

6. **متطلبات النجاح**: إيجاد إطار قانوني واضح يضمن استقلالية الصندوق التامة، مع تفعيل منظومة رقابة رباعي فعال داخلية وخارجية (دولية) فعالة ومستمرة ورقابة المانحين والرقابة المجتمعية، والالتزام بمبدأ الشفافية الكاملة في الإعلان عن مصادر التمويل، وآليات الصرف، ومراحل تنفيذ المشاريع أمام الجمهور والمانحين.

ثالثًا: فصل الموازنات والحسابات في البنك المركزي عن الهيئة:

يتمثل الفصل المالي في إنشاء ذمة مالية مستقلة وحسابات خاصة لإعادة الإعمار في البنك المركزي، بعيداً عن الموازنة العامة للدولة، لضمان حماية التمويلات الدولية من العجز الجاري وروتين الصرف، تهدف هذه الآلية إلى تعزيز الشفافية وتدقيق الموارد بشكل منفصل، مما يزيد ثقة المانحين في توجيه الأموال نحو المشاريع المخصصة، ويتحقق النجاح عبر ربط هذا الاستقلال المالي بإشراف فني من الوزارات المعنية، لضمان التكامل المؤسسي ومنع نشوء كيانات موازية تضعف جسد الدولة، وتتميل أهمية الفصل في التالي:

1. **بناء الثقة لدى الجهات المانحة:** لأن المانحين غالباً ما يرفضون ضخ مبالغ ضخمة في خزينة الدولة مباشرة إذا كانت تعاني من عجز كبير أو مشاكل في الشفافية، لأنهم يخشون توجيه أموال الإعمار لتغطية العجز الجاري في الموازنة العامة وصرف المنح في رواتب ومصاريف تشغيلية، وعندما تفصل أموال مجلس الإعمار وتكون منفصلة عن أموال الموازنة العامة تزداد ثقة المانحين.

2. **سرعة التنفيذ:** استقلال حسابات يحمي أموال المشاريع من التجميد في حال حدوث أزمات سيولة في موازنة الدولة العامة.

3. **الرقابة الصارمة**: يسهل تتبع كل دولار أين صُرف وبأي مشروع، وهو ما يصعب تحقيقه إذا اختلطت الأموال بميزانية الوزارات التقليدية.

ويتم استقلال الهيئة الوطنية العليا لإعادة الإعمار عن الموازنة العامة للدولة عبر عدد من الإجراءات يمكن للباحث إيجازها في التالي:

1. **حساب سيادي مستقل:** يفتح البنك المركزي حساباً خاصاً (خارج حساب الخزينة العامة الموحد للدولة). هذا الحساب مخصص فقط لأموال إعادة الإعمار التي تأتي من المانحين أو القروض الدولية أو المخصصات الحكومية لغرض الإعمار فقط.
2. **الدورة المالية المستقلة:** موازنة الهيئة والوطنية العليا للإعمار لا تخضع للدورة الروتينية التقليدية للوزارات التي تعاني من الفساد، ويتم الصرف بناءً على اعتمادات برامجية مرتبطة بنسب الإنجاز الفعلي للمشاريع.

ISSN : 2410-1818

3. **نظام محاسبي مزدوج:** تُعد الهيئة موازنتها بشكل مستقل وتخضع لتدقيق من شركة محاسبة دولية مستقلة، قبل أن تُدمج أرقامها النهائية في الحساب الختامي للدولة كبيانات إحصائية فقط لضمان الشفافية. وبهذا الإجراءات يمكن حماية الأموال المخصصة للإعمار وتوجيهها للأهداف التي رصدت لها.
4. **التحول نحو الرقمنة المالية:** إلغاء التعامل النقدي في مشاريع الإعمار واعتماد التحويلات المصرفية المباشرة لضمان تتبع مسار كل ريال.

بالرغم من أهمية فصل موازنة الهيئة الوطنية العليا للإعمار عن الموازنة العامة وإيجابياتها، إلا أنها لها سلبيات ومخاطر يجب على العاملين في مجلس التنسيق أو الهيئة الوطنية مراعاتها وتجنبها وعدم الوقوع فيها، وهي منافسة الكيان المقترح للدولة وكأنه دولة داخل الدولة بسبب تدفق الأموال إليه، بينما الوزارات والجهات الرسمية مفلسة، مما يؤدي إلى صراعات إدارية وتهميش للكوادر الوطنية وتنازع السلطات.

المطلب الثاني: الاستقرار النقدي والمالي:

تحقيق الاستقرار النقدي والمالي الركيزة الأساسية لضمان نجاح أي جهود لإعادة الإعمار، حيث لا يمكن استدامة التنمية في ظل انقسام السياسة النقدية وتدهور العملة الوطنية. ويتطلب هذا المسار، كخطوة أولى وحتمية، توحيد البنك المركزي لإنهاء حالة التشتت المؤسسي وضبط المعروض النقدي تحت مظلة قانونية واحدة تحمي الاقتصاد من التضخم. وبالتوازي مع ذلك، تبرز أهمية التنسيق مع الصناديق الإقليمية العربية والإسلامية والدولية لتبني برامج إصلاحية هيكلية توفر الدعم الفني اللازم وتفتح آفاقاً للتمويل الخارجي، بما يضمن استقرار أسعار الصرف وبناء احتياطيات نقدية قوية. إن هذا التكامل بين الوحدة المؤسسية والتعاون الدولي يمثل صمام الأمان لمنع هدر الموارد المالية وضمان وصول الدعم للمشاريع التنموية بكفاءة وشفافية.

أولًا: السعي لتوحيد البنك المركزي اليمني:

يصعب توحيد البنك المركزي اليمني في ضل الانقسام السياسي وتعنت المتردين في صنعاء وقد طرح المبعوث الأممي إلى اليمن مقترحًا يتضمن تشكيل مجلس إدارة مهنية وموحدة على أن يدار البنك من صنعاء وعدن، ويتضمن المقترح توحيد قيمة العملة مع ضمانات دولية بالتزام دول مانحة لم يسميها بدفع الفوارق الحاصلة في أسعار صرف الريال القديم والجديد، وتضمن المقترح التراجع عن القرارات المتبادلة بشأن البنوك (مثل سحب التراخيص أو منع العملات الجديدة). والسير على خراطة طريق تشمل توحيد العملة، واستئناف تصدير النفط، وتوجيه الإيرادات لدفع الرواتب تحت إشراف دولي، تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة تضم خبراء من الطرفين للاتفاق على سياسات نقدية دنيا تمنع انهيار الريال،

ISSN : 2410-1818

لكنها ظلت متعثرة بسبب الشروط السياسية، ولأن توحيد البنك المركزي يعني الإشراف على كل الإيرادات الحكومية في اليمن، وهو ما ترفضه جماعة الحوثي، فقد أخلت المليشيات باتفاق استوكهولم الذي ينص على تسليم إيرادات ميناء الحديدة لصندوق خاص تكون موارده للرواتب، لهذا إلى الآن فشكلت كل مقترحات توحيد العملة أو توحيد السياسة النقدية أو البنك المركزي بسبب تعنت المتمردين، واشتراطهم إلغاء قرار نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن، وضمان إيداع عوائد النفط في البنك المركزي بصنعاء، إلا أن اقتراحات المبعوث الأممي لا تعالج المشكلة من جذورها، لأنها تعتبر مسكن فقط، ولن يكون الحل إلا في عودة الدولة الشرعية إلى صنعاء وبسط سيادتها النقدية في ربوع اليمن. كما أن هناك صعوبات تعيق دمج البنك المركزي قبل الحسم العسكري والسياسي ومنها:

1. الذمة المالية المنفصلة لبنك صنعاء فالمليشيات تستخدم البنك المركزي في صنعاء كخزينة لتمويل مجهودها الحربي وإدارة اقتصاد موازٍ، والدمج يعني خضوعها لرقابة دولية وشفافية مالية ترفضها تماماً.
2. ازدواج العملة بوجود طبعتين مختلفتين للريال بقيمتين مختلفتين، وهو ما أوجد واقعاً اقتصادياً مشوهاً يصعب حله إلا عن طريق قرار سيادي واحد وقوة إنفاذ قانون شاملة بعد السيطرة كامل التراب اليمني والقضاء على آثار التمرد.

وهناك إجراءات يمكن للحكومة الشرعية استخدامها للضغط على سلطة الأمر الواقع في صنعاء للتخفيف من آثار الانقسام الذي أحدثه التمرد على الشرعية تكن في التالي:

1. عزل بنك صنعاء دولياً من خلال تعزيز اعتراف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي) بالبنك المركزي في عدن حصرياً.
2. تجفيف منابع التحويلات الخارجية لأي بنك لا يمتثل لقرارات الشرعية، وإجبار البنوك في الشمال على الربط بنظام السويفت (SWIFT) الخاص بعدن كشرط للبقاء ضمن المنظومة المالية العالمية، وهو ما يفرض وحدة نقدية تقنية واقعية رغم الانقسام الجغرافي.
3. إلزام الصرافين بالشبكة الموحدة للتحويلات التي تتبع البنك المركزي في عدن.

ISSN : 2410-1818

ثانيًا: التنسيق مع الصناديق الإقليمية العربية والإسلامية والدولية:

يتعين على اليمن الانتقال من نموذج الاستجابة الطارئة وطلب المساعدات الإغاثية إلى بناء شراكات استراتيجية قائمة على المنفعة المتبادلة والاستثمار التنموي المستدام، وهذا التحول يتطلب تبني معايير صارمة للحوكمة والشفافية في إدارة المشاريع، بما يضمن طمأنة الصناديق الإقليمية والدولية وجذب رؤوس الأموال لإعادة الإعمار، ومن خلال تقديم دراسات جدوى احترافية وحزم استثمارية متكاملة، يمكن لليمن تحويل المانحين إلى شركاء في التنمية والنهوض الاقتصادي.

ويمكن تلخيص الإجراءات التي على الحكومة اليمنية القيام بها للتنسيق مع الصناديق الإقليمية والدولية في النقاط التالية:

1- **إنشاء منصة المانحين الرقمية الموحدة:** تأسيس منصة إلكترونية تتبع المجلس الوطني الأعلى للإعمار تعرض الخارطة الاستثمارية للمشاريع، وتسمح للمانحين بتتبع مسار أموالهم لحظة بلحظة، للوصول إلى أعلى قدر من الشفافية فهي المفتاح الأول لثقة المانحين فالمؤسسات الدولية تفضل التعامل مع أنظمة تكنولوجية تقلل من التدخل البشري وتكافح الفساد وهذه المنصة تحقق هذه الأهداف.

2- **اعتماد نظام التمويل المشروط بالإنجاز:** وذلك بالتنسيق مع الصناديق لتبني نموذج التمويل مقابل النتائج بدلاً من استلام مبالغ كبيرة مقدماً، يتم صرف التمويل بناءً على تحقيق مؤشرات أداء محددة على الأرض، وذلك بهدف طمأنة الصناديق الإقليمية والدولية بأن أموالها لن تُهدر في بيروقراطية معقدة، بل ستُدفع مقابل إنجاز ملموس.

3- **تجميع المشاريع في استثمارات كبرى:** الصناديق الكبيرة لا تفضل الدخول في مشاريع صغيرة متفرقة وهذا يحتم على الحكومية اليمنية تقديم حزم مشاريع متكاملة مشاريع البنى التحتية العملاقة الكهرباء المواصلات الموانئ المطارات المؤسسات التعليمية، جذب الصناديق السيادية العربية التي تبحث عن مشاريع ذات أثر اقتصادي كلي وعائد استثماري مستدام، وليس فقط مشاريع إغاثية مؤقتة.

4- **إنشاء وحدة تنسيق رفيعة المستوى من أهل الاختصاص:** بتشكيل فريق مفاوض من خبراء يمنيين عملوا سابقاً في مؤسسات مالية إقليمية ودولية، يتقنون التعامل مع الصناديق وعنهم معرفة بالمعايير الفنية العالمية، لسد الفجوة في التفاهم الفني؛ فالكثير من المنح تضيع بسبب عدم قدرة الوزارات التقليدية على كتابة دراسات الجدوى بالمعايير المطلوبة دولياً والفشل في إقناع المنظمات الداعمة.

5- **آلية الضمانات السيادية المشتركة:** العمل مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) لتوفير ضمانات ضد المخاطر

ISSN : 2410-1818

السياسية للمشاريع التي تمولها الصناديق الإقليمية، لتشجيع الصناديق على ضخ الأموال في بيئة ما بعد الحرب، والتي تُصنف عادة بأنها عالية المخاطر.

6- **إطلاق منتدى اليمن السنوي للاستثمار والإعمار:** بتنظيم مؤتمر دوري في عاصمة من العواصم الشقيقة أو الصديقة يجمع رؤساء الصناديق مع قيادة المجلس الأعلى للإعمار والقطاع الخاص اليمني، لتوفير قناة تواصل مباشرة ودائمة بعيداً عن المراسلات الرسمية البطيئة، وعرض الفرص المتاحة وتحديثات الوضع الأمني والسياسي المحفز للاستثمار.

7- **تعزيز دور البنوك الإقليمية كوسطاء ومنفذون:** عبر إشراك البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، ومؤسسة الخليج للاستثمار، كجهات منفذة أو وسيطة لإدارة المحافظ التمويلية في المحافظات المستقرة، لأن استخدام المؤسسات والصناديق الإقليمية القوية والمستقرة يقلل من مخاوف التعثر المالي ويسهل عمليات الصرف والرقابة ويشجع المانحين على التمويل.

المطلب الثالث: تنشيط الاقتصاد الحقيقي:

تنشيط الاقتصاد الحقيقي هو المخرج الاستراتيجي لليمن للانتقال من حالة الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى مرحلة الإنتاج والاكتفاء الذاتي، وذلك من خلال التركيز على القطاعات الإنتاجية التي تمس حياة أغلبية سكان اليمن، فلا بد من الانتقال من المساعدات والاستجابة الطارئة إلى دعم القطاعات الإنتاجية الحقيقية للاقتصادي اليمني، وتكامل القطاعات الحقيقة يوجد فرص عمل حقيقية ومستدامة، ويساهم في تنويع مصادر الدخل القومي بعيداً عن تقلبات قطاع النفط، أو القطاعات الريعية، يصبح الاقتصاد الحقيقي هو الضامن الفعلي لاستقرار المجتمع اليمني وقدرته على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية العالمية، ومن هنا، تبرز ضرورة صياغة سياسات وطنية تربط بين الموارد الطبيعية والقدرات البشرية لتحويل هذه القطاعات إلى محركات نمو فاعلة في مرحلة إعادة الإعمار.

أولًا: القطاع الزراعي:

يأتي القطاع الزراعي في المقدمة باعتباره الركيزة الأساسية للأمن الغذائي في اليمن والمشغل الأكبر للأيدي العاملة في الأرياف، وهذا يوجب على الدولة تطوير القطاع الزراعي وإدخال التقنيات الحديثة للقطاع لزيادة الإنتاجية، يحتل القطاع الزراعي ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، حيث يقتصر على توفير سبل العيش لما يزيد عن 50٪ من السكان، ويوفر فرص عمل لنحو

ISSN : 2410-1818

54٪ من القوى العاملة، مما يجعل القطاع الإنتاجي الأول بين القطاعات الإنتاجية الحقيقية[1]، وبلغ متوسط مساهمة القطاع الزراعي حوالي (13.7٪) من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ متوسط مساهمة قطاع الزراعة في الدخل القومي (16.5٪) للجمهورية اليمنية[2] وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي إلى نحو 11 بالمئة فقط بحلول عام 2024م، وكما انخفض معدل النمو الزراعي إلى أقل من واحد بالمئة، وتراجعت صادرات البن من ثلاثة وعشرين ألف طن إلى عشرة آلاف فقط، ونتيجة لهذا الانخفاض، يعاني أكثر من سبعة عشر مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي بحسب تقارير برنامج الغذاء العالمي[3].

وتأثر القطاع الزراعي في اليمن سلباً التمرد الذي طال أمده، وآثار تغير المناخ، حتى أصبح اليمن يستورد اليمن حوالي 85٪ من غذائه، بما في ذلك 90٪ من القمح اللازم للإمدادات الغذائية، مما يعني ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية[4].

. ويمكن إنعاش القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي والقيمة المضافة عبر عدد من الإجراءات تقوم بها الحكومية اليمن يمكن للباحث إيجاز في النقاط التالية:

1. **إدخال تقنيات الري الحديثة والطاقة المتجددة:** ودعم المزارعين للحصول على منظومات ري بالتنقيط ومضخات وآلات تعمل بالطاقة الشمسية لتقليل تكاليف الإنتاج الناتجة عن أزمة الوقود وحماية المياه الجوفية وإنشاء الزراعة المحمية.
2. **إنشاء مراكز الخدمات الزراعية المتكاملة:** بتأسيس مراكز في المحافظات الزراعية الرئيسية تتولى توفير البذور المحسنة، الأسمدة، والإرشاد الفني، بالإضافة إلى وحدات للتبريد والتخزين لتقليل الفاقد بعد الحصاد، وتطوير الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية، واستصلاح الأراضي غير المستغلة، وتشجيع الشركات والأفراد على استصلاح الأراضي، بمنح أراضي لمن يستصلحها خلال فترة معينة.
3. **دعم زراعة المحاصيل النقدية ذات الميزة التنافسية:** من خلال لاهتمام بالمحاصيل النقدية خاصة المطلوبة من دول الجوار أو عالميًا مثل البن اليمني والعسل والفواكه والخضروات، من خلال تحسين طرق التغليف والتجفيف لضمان وصولها إلى الأسواق العالمية بأسعار مرتفعة.

---

(1) انظر مقال: **النهضة الزراعية في اليمن، لمحاكاة النسخة القديمة**، خالد قاسم قايد، المركز التأسيسي للدراسات والبحوث على الرابط: https://csr-yemen.com/journals/osus/articles/AgriculturalRenaissanceInYemen

(2) انظر: **موقع المركز اليمني للمعلومات على الرابط:** http://www.yemen-nic.info/agri/agrin_yemen/

(3) **الاقتصاد الزراعي في اليمن: من الإرث التاريخي إلى المستقبل المستدام**، يحيى مناوس، المقاطرة نيوز، على الرابط: https://almaqatera.news/2025/10/15/ohigc345/

(4) **موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليمن على الرابط:** https://www.undp.org/ar/yemen/news/dm-alzrat-almqawmt-llmnakh-fy-alymn

ISSN : 2410-1818

4. **التوسع في حصاد مياه الأمطار:** وبناء السدود الحواجز المائية لرفع كفاءة تخزين المياه الجوفية والسطحية وتفعيل المبادرات المجتمعية لإدارة أحواض المساقط المائية وحماية التربة من الانجراف والتعاون مع المجتمعات المحلية والمقاولين لضمان استمرارية النشاط الزراعي طوال العام.
5. **الاقتصاد الأخضر والزراعة المستدامة:** والتحول إلى هذا المجال يعد خيارًا استراتيجيًا لليمن، وذلك والتوسع في الزراعة العضوية، والاستفادة من المخلفات الزراعية بتحويلها إلى أسمدة وطاقة حيوية يستفيد منها المزارعون، وتوجيه الاستثمارات نحو المحاصيل ذات الاستهلاك المائي المنخفض والمرونة العالية للتغير المناخي، والسعي لتفعيل الإرشاد الزراعي الرقمي لبناء قدرات المزارعين حول الممارسات البيئية السليمة، مما يضمن توازن الإنتاجية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.
6. **عمل شركات وطلب الدعم من المنظمات الدولية المتخصصة في القطاع الزراعي:** يمكن تعزيز تمويل القطاع الزراعي في اليمن عبر بناء شراكات استراتيجية مع منظمات مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو(FAO) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إيفاد (IFAD) وذلك لتنفيذ مشاريع البنية التحتية للقطاع الزراعي، وإعادة تأهيل ما دمرته الحرب في القطاع، وتحسين الأمن الغذائي، ويتطلب ذلك تقديم مقترحات فنية تركز على تحديث أنظمة الري ودعم المدخلات الزراعية المقاومة للتغير المناخي، بالتوازي مع تفعيل صناديق التنمية الإقليمية لتقديم قروض ميسرة وتسهيلات ائتمانية للمزارعين، كما تبرز أهمية توجيه الدعم الدولي نحو تأهيل البنية التحتية الزراعية المتضررة، وربط المبادرات المحلية بالأسواق الخارجية لضمان استدامة التمويل عبر عوائد التصدير.

ثانيًا: قطاع الثروة السمكية:

تمتلك اليمن شريطاً ساحلياً يبلغ طوله حوالى 2500 كم غني بالأسماك والأحياء البحرية تمتد فيه التداخلات والتضاريس الجبلية والرملية ومنحدرات الأودية التي تصب في البحر وكونت خلجان والتي تشكل في مجملها حوالي 20% من طول الشواطئ، فإن القطاع السمكي يعتبر من أهم القطاعات الرئيسية والمهمة للاقتصاد اليمني، بالرغم من أن المخزون السمكي يسمح باصطياد أكثر من 350 - 400 ألف طن سنوياً دون أن يتأثر هذا المخزون إلا أن حجم ما يتم اصطياده مازال محدوداً ومساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لازالت محدودة لا تتجاوز 2٪، وذلك بسبب انخفاض حجم الإنتاج السمكي الناتج عن انعدام استخدام الوسائل الحديثة لعمليات الاصطياد، ووجود بعض المعوقات التي تعمل على عدم استغلال هذه الثروة الاستغلال الأمثل[1]، وقد كان القطاع السمكي قبل 2014م، في المرتبة الثانية بعد النفط والغاز من حيث عائدات التصدير في اليمن حيث يأتي 11٪ من إجمالي

(1) **موقع المركز الوطني للمعلومات على الرابط:** http://www.yemen-nic.info/sectors/fishes/

ISSN : 2410-1818

الصادرات من نشاط صيد الأسماك، وقد قدرت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في عام 2022 - إنتاج اليمن بـ 230 ألف طن، وقد عاني القطاع السمكي من عدد من المشاكل فقد لحقته أضرار في البنية التحتية، ونقص في بيانات القطاع ونقص في المعدات الحديثة لدى الصيادين، وضعف العلاقة بين الجهات الفاعلة الخاصة والعام [1]، ويمثل الاستثمار في هذا القطاع وتطوير مرافق الاصطياد والتصدير رافداً حيوياً للعملة الصعبة وتحسيناً لمستوى معيشة المجتمعات الساحلية، ولأجل إنعاش قطاع الثروة السمكية يقترح الباحث على الحكومة اليمنية القيام بعدد من الإجراءات لرفع كفاءة القطاع ورفع مساهمته وتتمثل في التالي:

1. **تحديث سلاسل القيمة والبنية اللوجستية:** حيث يعاني القطاع السمكي اليمني من فقدان ما يقارب 30% من المصيد بسبب ضعف التبريد، لذا لابد من إنشاء مراكز إنزال نموذجية تحتوي على أرصفة مجهزة، ومصانع ثلج حديثة، وثلاجات حفظ ضخمة، نظراً لأزمة الوقود، ويجب الاعتماد على منظومات الطاقة الشمسية لتشغيل هذه الثلاجات، مما يخفض التكاليف التشغيلية ويجعل المنتج منافساً في السعر والجودة، ودعم إنشاء شركات نقل لوجستي متخصصة تمتلك شاحنات مبردة تربط مواقع الإنتاج في (المهرة، حضرموت، عدن، الحديدة) بمراكز الاستهلاك والتصدير.
2. **الاستثمار في الصناعات التحويلية (القيمة المضافة):** بيع الأسماك خام يحرم الاقتصاد من عوائد ضخمة يمكن تحقيقها عبر التصنيع، وتشجيع إقامة مصانع لتعليب التونة، وتجميد وتغليف الروبيان والحبار وفق معايير (HACCP) واستغلال مخلفات الأسماك في صناعة الأعلاف الحيوانية والأسمدة العضوية، مما يقلل فاتورة الاستيراد لهذه المواد ويدعم قطاع الدواجن والزراعة في آن واحد.
3. **الاستزراع السمكي والأحياء المائية (النمو البديل):** مع تزايد الضغط على المصائد الطبيعية، يصبح الاستزراع ضرورة استراتيجية، بإقامة مزارع لتربية الروبيان في المناطق الساحلية غير الصالحة للزراعة، وهي مشاريع ذات ربحية عالية جداً في التصدير، واستخدام خزانات الري في المزارع لتربية أسماك البلطي مثلاً، مما يوفر بروتيناً رخيصاً للمجتمعات المحلية ويحسن من جودة مياه الري بالمواد العضوية.
4. **الحوكمة وحماية الثروة البحرية:** الاستنزاف الناتج عن الصيد الجائر للسفن غير المرخصة يدمر رأس المال السمكي لليمن، فيجب تفعيل قوات خفر السواحل ونظام تتبع السفن عبر الأقمار الصناعية (VMS)لضمان عدم تجاوز السفن الصناعية للمناطق المخصصة للصيادين التقليديين، والصرامة في تطبيق مواسم الإغلاق للسماح بتكاثر الأنواع الثمينة مثل (الشروخ والروبيان)، وهو ما يضمن استدامة الدخل للصيادين على المدى الطويل بدلاً من الربح السريع الذي يدمر البيئة.

---

(1) تقرير تمكين قطاع الثروة السمكية في اليمن :استراتيجية إصلاح القطاع من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، عبد الله علي وآخرون، IGC أغسطس 2024م ص 9 – 12.

ISSN : 2410-1818

5. **التحول نحو التصدير والجودة العالمية:** لكي يصبح السمك اليمني عالمياً، يجب أن يحظى بشهادات صحية معتمدة، وذلك بإنشاء مختبرات وطنية لفحص الجودة ومنح شهادات المنشأ المطابقة للمواصفات الأوروبية والخليجية، وإنشاء بورصة أو أسواق للأسماك في المدن الساحلية الكبرى تدار إلكترونياً، لضمان حصول الصياد على سعر عادل، وربط المصدرين مباشرة بالأسواق الخارجية دون وسطاء يقللون من هامش الربح الوطني.
6. **شراكة القطاع العام والخاص لتطوير القطاع السمكي**[1]: وتتم الشراكة بين القطاع العام والخاص لتطوير القطاع السمكي وذلك عبر تحسين الوصول إلى الأسواق الوطنية والدولية، وتحسين خدمات البنية التحتية الخاصة بكل قطاع، تحسين سلامة وجودة الأسماك، بناء قدرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتدريب المهني في القطاع العملي، تحسين الوصول إلى التمويل للشراكات بين القطاعين العام والخاص، والشراكة في التطوير التكنولوجي والبحوث.

ثالثًا: المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تبرز المشاريع الصغيرة والمتوسطة كأهم المحركات للاقتصاد الحقيقي نظراً لقدرتها على توفير فرص عمل سريعة وتدوير العجلة الإنتاجية بأقل الإمكانيات، إلا أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أهمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد اليمني الحقيقي: تكتسب المشاريع الصغيرة أهميتها في السياق اليمني من عدة جوانب أهمها التالي:

1. **تسهم في التخفيف من البطالة:** توفر هذه المشاريع فرص عمل لآلاف الشباب والخريجين، مما يقلل من حدة الفقر والتوجه نحو النزاعات.
2. **المرونة:** تمتلك هذه المشاريع قدرة عالية على التكيف مع الظروف الأمنية والجغرافية الصعبة مقارنة بالمشاريع الكبرى.
3. **تعزيز الأمن الغذائي:** تسهم المشاريع الصغيرة (الزراعية، الحيوانية، والصناعات التحويلية البسيطة) في توفير الاحتياجات الأساسية محلياً وتقليل الاعتماد على الاستيراد الأجنبي.

واقع المشاريع الصغيرة في اليمن: تعد اليمن من أوائل البلدان في المنطقة التي تملك قانون خاص ببنوك التمويل الأصغر، وقد تأسست عدد من المؤسسات الحكومية الرسمية والأهلية الخاصة التي تهتم بالتمويل الأصغر منها: وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية، والهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر، والمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، وشركة الأوائل للتمويل الأصغر، وبرنامج أزال للتمويل الصغير الأصغر الإسلامي، وبنك الشرق للتميل الأصغر

(1) **تقرير: تمكين قطاع الثروة السمكية في اليمن :استراتيجية إصلاح القطاع من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص مراجع سابق**، ص 19 – 20.

ISSN : 2410-1818

الإسلامي، وشبكة اليمن للتمويل الأصغر، ومنصة التمويل الأصغر وفيها عدد من المؤسسات منها: مؤسسة ثمار للتمويل الصغير والأصغر، وبرنامج الاتحاد للتمويل الأصغر، ومؤسسة نماء للتنمية والتمويل الأصغر، وبنك الأمل للتمويل الأصغر، وبرنامج حضرموت للتمويل الأصغر، والوطنية للتمويل الأصغر صنعاء التضامن للتمويل الأصغر، وبنك الكريمي للتمويل الأصغر، ومصرف اليمن والبحرين الشامل، بنك اليمن والكويت بنك التسليف التعاوني والزراعي، وأزال للتمويل الأصغر وبنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي، البنك التجاري اليمني[1].

وبالرغم من وجود قانون التمويل الأصغر ووجود عدد من المؤسسات اليمنية التي تعمل في هذا المجال إلا أن هناك معوقات تعوق تطور ونمو ها المجال منها[2].:

1. المعوقات التمويلية: والتي تتصدر قائمة المشكلات، وتتجلى في صعوبة الحصول على القروض المصرفية لعدم ملاءمة معايير البنوك لطبيعة هذه المشروعات، وعدم توفر الضمانات، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وضعف قدرات البنوك على تقييمها.
2. المعوقات الاقتصادية: كالركود والانكماش، والمنافسة الشديدة من الواردات، وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب التضخم وندرة المواد الأولية.
3. المعوقات التسويقية: فتشمل تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية وضعف الحماية الوطنية، إضافة إلى إهمال الجانب التسويقي وضعف البحوث وقصور قنوات التوزيع.
4. المعوقات الإدارية: والمتمثلة في ضعف مؤهلات المالكين ومركزية القرار وغياب التنظيم والتدريب، المعوقات الفنية: المتمثلة في ضعف اختيار الفكرة، وصعوبة الحصول على الموقع والخدمات، ونقص العمالة المؤهلة، واتباع تكنولوجيا تقليدية.
5. معوقات تنظيمية حكومية: كضعف البنية التحتية، وغلاء الأراضي، الروتين الإداري، وعدم الاستقرار السياسي. وتشمل المعوقات القانونية عدم كفاية القوانين الداعمة، وتعقيد الإجراءات،
6. المعوقات الاجتماعية والثقافية: وتتمثل في البعد عن المجتمع المحلي، وغياب الروح الجماعية، والافتقار لثقافة الريادة والعمل الحر، وتفضيل الوظائف الحكومية، وغياب بيئة تشجع على المغامرة المحسوبة. وهذه المعوقات مجتمعة تشكل عائقاً كبيراً يتطلب تدخلات متكاملة

(1) انظر: **انظر موقع المركز الوطني للمعلومات على الرابط:**
http://www.yemen-nic.info/guides/smaller-funding

(2) انظر: **معوقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن،** عبد الرب الصياد، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 37، العدد:7 ديسمبر، 2020م ص ص 211-218.

ISSN : 2410-1818

آليات تنشيط المشاريع الصغيرة لإعادة الإعمار: لتحقيق تعافٍ حقيقي، يجب العمل على عدة مسارات متوازية تتلخص في الإجراءات التالية:

1. **التمويل الأصغر والشامل:** حيث يعتبر نقص السيولة وصعوبة الحصول على قروض من أكبر العوائق التي تعيق التمويل الأصغر في اليمن، والآليات المقترحة للمعالجة العوائق تشمل:

أ. تفعيل دور صناديق التمويل الأصغر بضمانات حكومية أو دولية لأن كثير من طالبي التمويل يعجزون عن توفير الضمانات.

ب. إطلاق مبادرات التمويل الإسلامي (المرابحة والمشاركة والمضاربة) التي تتناسب مع ثقافة المجتمع اليمني لأن غالبية المجتمع اليمني لا يتقبل التمويل التقليدي القائم على الربا.

ج. دعم المشاريع عبر المنح المشروطة التي تدمج بين التدريب والتمويل. فيحضر المستهدف التدريب وبعدها يعطر جزء من التمويل ثم إذا انطلق وطبق شروط معينة يعطي الباقي وإذا التزم بالشروط وحقق الأهداف المطلوبة منه، قد يعفى من مبلغ التمويل أو من جزء منه.

2. **صناديق التمويل المتجددة (الدوارة):** وهي آليات تمويلية تنموية تهدف إلى توفير رأس مال مستمر للمقترضين، حيث يتم إقراض الأموال، وعند سدادها (مع الأرباح أو الرسوم الإدارية)، وتعود الأموال مرة أخرى إلى الصندوق ليتم إقراضها مجدداً لمستفيدين آخرين، ويمكن جعل هذا الأموال وقفية وتمول عبر الوقف بحث تكون موقوفة لتمويل الفقراء وإخراجهم من الحاجة إلى الاكتفاء.

وقد أطلقت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي مبادرة في العام 2008 لإنشاء صندوق قروض دوارة لصغار المنتجين بالدول الأعضاء بالهيئة برأس مال مقترح 100 مليون دولار أمريكي ساهمت الهيئة فيه بمبلغ 10 مليون دولار بهدف تحفيز المؤسسات الأخرى لتعبئة موارد إضافية للصندوق. وتم تطبيقه هذا النوع من القروض في السودان وموريتانيا والأردن وجزر القمر[1].

وفي السودان، قدّمت 21 صندوقًا دوّارًا تُدار محليًا أكثر من 4500 قرض للنساء والشباب والنازحين الذين كانوا مُستبعدين تقليديًا من التمويل الرسمي[2]،

3. فيمكن لمجلس التنسيق أو الهيئة الوطنية للإعمار إنشاء صناديق إقراض دوارة فرعية تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة في عدد من القطاعات الاقتصادية، بحيث يعطي المال لمشروع ومن هذا المشروع يمول مشروع أخر.

---

(1) انظر: **موقع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي**، على الرابط: https://www.aaaid.org/news/ /

(2) انظر: **الاستثمار في القدرة على الصمود، التمويل المبتكر والحلول المحلية في السياقات الهشة**، ربيع يزبك، فانينا فايير، على الرابط: https://aid-expo.com/2025-programme/investing-resilience-innovative-finance-local-solutions-fragile-contexts/

ISSN : 2410-1818

4. **تطوير سلاسل القيمة:** فلا يكفي دعم مشروع صغير معزول، بل يجب ربطه بسلسلة إنتاجية:

أ. في الزراعة: دعم المزارع الصغير بوسائل الري الحديثة، ثم ربطه بمعامل تعليب صغيرة، وصولاً إلى الأسواق المحلية.

ب. في الصناعة: تشجيع الصناعات اليدوية والتقليدية وتطويرها لتصبح قابلة للتصدير أو تلبية احتياجات السوق المحلية.

5. **التدريب وبناء القدرات:** عبر تأهيل القوى العاملة اليمنية على مهارات يحتاجها السوق فعلياً:

أ. التدريب الفني والمهني (صيانة الطاقة الشمسية، التكنولوجيا الزراعية، الحرف اليدوية، حدادة نجارة كهرباء، سباكة بناء، وغيرها من الحرف حسب رغبة الشخص وحاجة المجتمع).

ب. التدريب الإداري (كيفية إدارة المشروع، المحاسبة البسيطة، والتسويق الرقمي، المهارات الإلكترونية، والسكرتارية، والتعليم والتدريب).

القطاعات الواعدة للمشاريع الصغيرة في اليمن: في اليمن قطاعات تمثل فرصاً ذهبية للنمو في مرحلة ما بعد الحرب منها:

1. **قطاع الطاقة المتجددة:** ورش صيانة وبيع وتركيب منظومات الطاقة الشمسية، تركيب منظومات الأمن والسلامة، وصيانة الأجهزة الإلكترونية.
2. **التكنولوجيا والعمل الحر:** دعم الشباب للعمل في البرمجة والتصميم (التصدير الخدمي).
3. **إعادة التدوير:** مشاريع تدوير مخلفات الحرب والبناء لاستخدامها في إعادة الإعمار.
4. **الصناعات الغذائية:** تجفيف الفواكه، إنتاج العسل والبن اليمني بمواصفات عالمية، ومعامل الألبان الصغيرة.

المطلب الرابع: التمويل وحشد الموارد:

يصعب على أي خطة تنموية أن تنجح دون تنويع مصادر التمويل وتطوير آليات حشد الموارد. ولهذا يتناول هذا المطلب أربعة محاور تمويلية استراتيجية المنح الخليجية والدولية كدعم مالي تنموي بأبعاد سياسية وإنسانية، والتمويل الإسلامي بصيغه المتعددة المرنة، وعائدات النفط المستقبلية، ودور القطاع الخاص كقاطرة للنمو والاستثمار طويل الأجل.

ISSN : 2410-1818

أولا : المنح والتمويلات الخليجية والدولية:

تعتبر المنح والتمويلات الخليجية والدولية الركيزة الأساسية لجهود إعادة إعمار اليمن، حيث تهدف إلى ترميم البنية التحتية المتهالكة وتحفيز التعافي الاقتصادي المستدام في ظل الأزمات الإنسانية المتلاحقة. وتتصدر دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها السعودية المشهد كأكبر المانحين.

حجم التمويلات التي تم صرفها في اليمن من العام 2015- 2024م بالدولار، وطريقة صرفها.

جدول رقم: (3) يبين حجم التمويلات الدولية وفق موقع التتبع العالمي والتي أعطيت لليمن في الفترة من 2015-2024 بالدولار الأمريكي.

الاعوام	التمويل ($US)	متوسط سعر الصرف للدولار بالسوق	سعر الصرف الذي حسبت به التمويلات
2015	1,751,364,978	بدأت لعبة المصارفة في التمويلات من 2017	
2016	1,804,123,108		
2017	2,364,711,837	353	250
2018	5,239,873,354	486	250
2019	4,076,344,597	532	250
2020	2,249,786,879	695	250
2021	3,272,740,890	889	250
2022	2,815,527,843	912	250
2023	2,210,429,042	1216	250
2024	2,375,096,947	1653	250
الإجمالي للتمويل	28,159,999,475		

المصدر: حقائق التمويلات الدولية لليمن، تاريخ مأساوي من الأمل الى الخداع (2015 – 2024) عبد القادر الخراز، ط1 (برلين: ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، منصة فردويكي، 2025م) ص 9.

من خلا الجدول رقم: (3) يتبين أن الأموال التي أنفقت في اليمن بلغت 28 مليار 159 مليون 999 ألف 475 دولار (28,159,999,475) دولار، وهذا مبلغ كبير مقارنة بالأثر في الواقع حيث لم يكن لهذا المبلغ أثر ملموس وقد ساد تنفيذ المشاريع في اليمن الفساد وقد تناول الباحث عبد القادر الخراز فساد إنفاق أموال المساعدات والمنح يمكن تلخيصها في التالي [1]:

أ. **تجاوز النظام المصرفي الرسمي :**يتم تمرير التمويلات خارج البنك المركزي في عدن، مما يحرم الاقتصاد اليمني من السيولة النقدية والعملة الصعبة .

(1) انظر: **حقائق التمويلات الدولية لليمن، تاريخ مأساوي من الأمل الى الخداع (2015 – 2024) عبد القادر الخراز، ط1 (برلين: ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، منصة فردويكي،** 2025م) **ص 9.**

ISSN : 2410-1818

ب. **التلاعب بأسعار الصرف:** اعتماد أسعار صرف مجحفة عند تحويل المساعدات النقدية للمستفيدين، مما أدى إلى نهب مبالغ ضخمة عبر "فارق المصارفة" لصالح جهات نافذة فقد تم حساب الصرف 250 ريال للدولار بالرغم أن الدولار وصل في مناطق الشرعية إلى 2800 ريال مقابل الدولار.

ج. **تضخم الكلفة التشغيلية :**تصل النفقات الإدارية والتشغيلية للمنظمات الدولية إلى مستويات خيالية (أحياناً 50٪ من قيمة التمويل)، مما يقلل من الدعم الفعلي الواصل للمحتاجين .

د. **توريد مساعدات تالفة :**وثق الكتاب حالات لتكرار توريد مواد غذائية تالفة وتخزينها في ظروف غير صحية.

ه. **التخادم مع المليشيات وشبكات النفوذ:** وتمكين المليشيات وشبكات النفوذ التابعة لها من التمويلات واستغلال التمويلات لدعم الأنشطة العسكرية للمليشيات.

وهذا الفساد تسبب بزيادة زياد المعاناة للشعب اليمني وعدم تحقق الأهداف التي سعت إلى تحقيقها المنح والمشاريع المنفذة في اليمن من قبل المنظمات الدولية الرئيسية.

1. نسب التمويلات حسب الدول المشاركة:

جدول رقم: (4) النسب المئوية للتمويلات الدولية لليمن حسب الدول الرئيسية

الدولة	السنوات والنسبة المئوية %										
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	اجمالي متوسط المساهمة %
الولايات المتحدة الامريكية	12.7	20.1	28.4	8.1	23.4	30.9	19.9	36	32.9	33.1	24.55
السعودية	18.6	18.1	12.9	27.1	33.9	21.2	33.8	18.2	23	34.6	24.14
الامارات	36.2	27.9	8.6	40.8	12.5		7.1	1.4			13.45
حكومة المملكة المتحدة	7.7	10.7	10.9	5.3	6.5	9.3	4.1	2.6	4.7	7.6	6.94
حكومة المانيا	4	3.3	8.7	3	4.7	10.7	9.5	12.2	8.9	4.2	6.92
قطر	3.7							2.3	1.4		0.74
الاتحاد الأوروبي	3.2	4.1	5.3	2.7	4.2	5.9	5.1	5.3	8.6	7.8	5.22
اليابان	2.2	3	2.7	1.1	1.1	1.9	1.8				1.38
هولندا	1.5					1.3		1.7	2		0.65
كندا		1.2	1.6		0.9	1.5	1.8	2.2	2	1.2	1.24
السويد		1.6	1.6	0.8		1.9				1.4	0.73
الكويت		2.4		5.1	3						1.05
دول اخرى	10.2	7.6	19.4	6	9.6	15.4	17	18.2	16.4	10.1	12.99
اجمالي النسبة المئوية	% 100										

ISSN : 2410-1818

المصدر: حقائق التمويلات الدولية لليمن، تاريخ مأساوي من الأمل الى الخداع (2015 – 2024) عبد القادر الخراز، ط1 (برلين: ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، منصة فردويكي، 2025م) ص 29.

من الجدول رقم: (4) يتضح أن الولايات المتحدة ثم المملكة العربية السعودية تتقدمان على بقية الدول بفارق كبير، وأن هناك دول كانت مشاركتها قليلة مثل الاتحاد الأوربي، مقارنة بمجلس التعاون الخليجي.

2. مقترح لحشد التمويلات الخليجية والدولية وطرق صرفها:

إعداد تقارير فنية ودراسات دقيقة بمساعدة المنظمات الإقليمية والدولية لتحديد حجم الأضرار وتكلفة الإعمار، مما يعزز الثقة لدى المانحين، يتم بعدها عقد مؤتمرات دولية لحشد التمويل لإعمار اليمن حيث أن المؤتمرات هي الآلية الأبرز لجذب التمويل، حيث يتم دعوة الدول، المنظمات الإقليمية الدولية، والبنوك التنموية لإعادة الإعمار والتنمية للتعهد بتقديم مساعدات مالية، يتم بعد ذلك تسليم الأموال للصندوق الوطني الأعلى لإعادة الإعمار الذي تكلم عنه الباحث سابقًا، فبدلاً من تسليم الأموال لمنظمات دولية تعمل بمنأى عن الرقابة المحلية، وليس عليها رقابة، تسلم للصندوق الذي يضم ممثلين عن المانحين، وذلك لضمان أن يكون القرار التمويلي خاضعاً لمعايير الجدوى الاقتصادية وليس للأجندات البيروقراطية للمنظمات، ولجذب المانحين، يجب تقديم مشاريع لقطاعات إنتاجية ذات عوائد اقتصادية مستدامة تقلل من الاعتماد على الإغاثة والاستجابة الطارئة،

ولتشجيع المانحين يمكن التوجه إلى التمويل المباشر للمشاريع وعقود الإنجاز، والتتبع الرقمي البلوكتيشين (Blockchain) والرقابة المستقلة بالتحقق من تنفيذ المشاريع عبر طرف ثالث مستقل ومعايير أداء (KPIs) والرقابة المجتمعية بالتحقق من جودة التنفيذ ميدانيًا من قبل المجتمع المستفيد، وبدلاً من منح السيولة للمنظمات، يتم الصرف مباشرة للشركات المنفذة بناءً على مستخلصات الإنجاز المعتمدة من مكاتب استشارية دولية مستقلة، وإشراف الصندوق الأعلى للإعمار، هذا يوفر المصاريف الإدارية للمنظمات الدولية والتي كانت تستهلك جزءاً كبيراً من المنح، والتفاوض مع المؤسسات الدولية لتحويل جزء من ديون اليمن الخارجية إلى مشاريع تنموية تنفذها شركات محلية أو دولية، تحت إشراف صندوق الإعمار، مما يخفف العبء المالي ويدفع عجلة الإعمار.

ثالثًا: التمويل الإسلامي لإعادة الإعمار:

يعد التمويل الإسلامي ركيزة أساسية في جهود إعادة إعمار اليمن، ويؤدي التمويل الإسلامي دوراً استراتيجياً وحيوياً في جهود إعادة إعمار اليمن والتعافي الاقتصادي، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي خلفها النزاع، حيث يركز على تمويل مشاريع البنية التحتية، ودعم التنمية الاجتماعية، وتقديم حلول

ISSN : 2410-1818

مالية متوافقة مع الشريعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد صرح رئيس البنك الإسلامي للتمية أن البنك قدم تمويلات لليمن بقيمة مليار دولار[1].

1. **الصكوك الإسلامية**: يُعتبر التصكيك الإسلامي أحد أكثر الأدوات المالية كفاءة لإعادة الإعمار، كونه يعتمد على مشاركة المستثمرين في ملكية أصول أو مشاريع حقيقية بدلاً من مجرد إقراض الأموال بفوائد، والصكوك الإسلامية هي: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله [2].

ويمكن الاستفادة من فكرة الصكوك الوقفية لأن المجتمع الإسلامي عامة يتفاعل مع الوقف ويفضله لأنه أكثر أمانًا وحفظًا للمال وتطبيقًا لمراد الواقف، والصكوك الوقفية: هي عبارة عن وثائقَ متساوية القيمة قابلة للتداول، تمثلُ الأصولَ الموقوفة، وتقومُ علَى أسَاسِ عقدِ الوقفِ، وتَصْدُرُ لجمع الأموال من المستثمرين لتمويل إنشاء أصول وقفية جديدة أو تطوير أو صيانة أصول وقفية قائمة [3].

الصكوك الهجينة (الاستصناع والمشاركة): يمكن إصدار صكوك تجمع بين الاستصناع لتمويل بناء الجسور والمستشفيات خدمات الكهرباء والماء والهاتف، والمشاركة في عوائد التشغيل بحيث يحصل الممول للمشروع على جزء من ربح تشغيل المشروع، وهذا يربط عائد الصكوك بمؤشرات الأداء؛ فإذا حقق المشروع كفاءة أعلى من المتوقع، يحصل المستثمر على ربح إضافي، مما يشجع القطاع الخاص المحلي والدولي على ضخ السيولة مقابل عوائد مرتبطة بالنجاح التشغيلي.

2. **عقد الاستصناع**: وهو عقد على مبيع في الذمة يشترط فيه العمل على وجه مخصوص" [4]، ويعتبر عقد الاستصناع الحل الشرعي والقانوني الأمثل لمشاريع تسليم المفتاح، لأنه يجمع بين الصناعة والتمويل دون الوقوع في الربا، ودون ضياع الأموال في الشركات المنظمة أو المنفذة او الوزارات المعنية فلا يتم استلام مال بل استلام مشروع جاهز حسب المواصفات المطلوبة، وفي حالة اليمن، يمكن توظيف هذا العقد لإعادة إعمار البنية التحتية فالدولة تقوم بعمل دراسات للمشاريع وتقدمها إلى المستثمرين عبر مناقصات، والذي يعرض مبلغ أقل وفترة تسديد أطول يكون هو المنفذ للمشروع.

---

(1) انظر: **صحيفة الرأي على الرابط:/**https://www.alyaum.com/articles/6264950

(2) **هيئة المحاسبة والمراجعة والمؤسسات المالية الإسلامية** 2015م. ص238.

(3) **الضمانات الوقفية دراسة اقتصادية**، عبد الغني علي الشمراني، (الرياض: مؤسسة ساعي الوقفية، 2025م)، ص 158.

(4) **عقد الاستصناع**، كاسب عبد الكريم البدران، رسالة لنيل درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، عام 1978م، ص59.

ISSN : 2410-1818

3. **إنشاء منصة التمويل الجماعي القائم على السلم والمزارعة والمساقاة:** باستغلال الأراضي الزراعية الشاسعة في اليمن التي تعطلت بسبب الحرب وإعادة زراعتها، وإنشاء منصة تمويل جماعي إسلامية تربط المستثمرين الصغار بالمزارعين.

أ. **التمويل بالسَّلم:** فيقوم المستثمر بدفع ثمن المحصول مقدماً، فيشتري كمية محددة بسعر مخفض، فيحصل المزارع على سيولة للبذور والري وتكاليف الزراعة، ويتم الاتفاق على الكمية والسعر مسبقاً، وهذا يوجد أمناً غذائياً وفرص عمل بعيداً عن تعقيدات التمويلات البنكية.

ب. **التمويل بالمزارعة:** وهو عقد عمل يتم الاتفاق على أن يكون المستثمر هو صاحب الأرض والمزارع هو صاحب العمل، ويتم الاتفاق على تقاسم المحصول الفعلي (مثلاً 40٪ للمستثمر و60٪ للمزارع) وليس ربحاً ثابتاً، مما يوزع المخاطر.

ج. **التمويل بالمساقاة:** في حالة مزارع الفواكه أو البن القائمة، أو المزروعات الموسمية المروية، يمول المستثمر عمليات الري والتسميد مقابل حصة من الثمر يتفق عليها مسبقًا وهذا يخفف عن المزارع الذي عجز عن توفير أجور الري والسماد.

4. **صناديق الوقف الاستثمارية الرقمية:** إحياء دور الوقف بأسلوب عصري عبر إنشاء منصات وقفية عالمية، بحيث يتم تحويل الأصول العامة المتضررة (مثل المدارس أو الأراضي الزراعية والمستشفيات والطرق والجسور) إلى أوقاف استثمارية تُطرح حصصها عبر منصة إلكترونية، يمكن للمغتربين اليمنيين أو المانحين شراء سهم وقفي يُستخدم لإعادة البناء، ويُوجه ريعه التشغيلي للصيانة الدائمة، مما يضمن استمرارية المشروع دون الاعتماد على ميزانية الدولة، كما يمكن للوقف المساهمة عبر الصكوك الوقفية التي توفر سيولة فورية للحكومة لإعادة الإعمار مقابل أصول وقفية ضامنة، هذا النموذج يحمي أموال الإعمار من الفساد بفضل الرقابة الشرعية والقانونية الصارمة، ويحول المجتمع من متلقٍ للمساعدات إلى شريك في ملكية الأصول التنموية، مما يحقق استدامة اقتصادية تتجاوز الاعتماد على المنح الدولية الموقتة.

رابعًا: عائدات نفط مستقبلية:

تركت الحرب تداعيات مدمِرة على الموارد الاقتصادية، فقد أدت إلى توقف إنتاج النفط والغاز، فانخفضت كمية إنتاج النفط الخام وصادرات الغاز الطبيعي المسال بنسبة 67.8٪ و80.3٪ على التوالي عام 2015م، مقارنة بعام 2014م، وتوقفت مصفاة عدن عن تكرير النفط، وانخفض إنتاج مصفاة مأرب بـ4.8٪، كما انخفضت كميات واردات المشتقات النفطية في بداية الحرب بنسبة 65.3٪، ما أدى إلى شحة عرض الوقود في السوق المحلي[1].

---

(1) انظر: **وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية،** نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (14)، على الرابط التالي: https://shortest.link/6aML

ISSN : 2410-1818

خلال العقود الثلاثة قبل اندلاع الحرب في اليمن، كان لقطاع النفط والغاز الطبيعي تأثير كبير على هيكل الاقتصاد اليمنيّ، فقد أدى هذا القطاع دورًا بارزًا في تركيب الناتج المحلي الإجمالي، وفي تمويل الميزانية العامة لدولة، وفي حجم الصادرات اليمنية إلى الخارج، فخلال الفترة من 2000 إلى 2014، ساهم القطاع النفطي بنسبة 20٪ إلى 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما شكّلت عوائد تصدير النفط حوالي 75٪ من الإيرادات العامة للدولة، وقرابة 90٪ من الصادرات إلى الخارج. [1].

وخلال فترة الحرب اليمنية، ظلّت حكومة الشرعية تسيطر على المحافظات المنتجة للنفط والغاز (مأرب، شبوة، حضرموت)، إلّا أنّ إنتاج النفط تراجعَ إلى النصف، ليراوح بين 60 إلى 80 ألف برميل يوميًّا، وأصبح يدرّ عائدًا بحدود 800 مليون دولار إلى مليار دولار سنويًا، بحسب التصريحات الرسمية، ومنذ أواخر عام 2022، لم تتمكن حكومة اليمن من تصدير النفط بسبب الطائرات المسيرة لميليشيات التمرد في صنعاء وتهديدها لموانئ التصدير وسفنه في حضرموت وشبوة[2].

جدول: (5) يبين المخزون الاحتياطي النفطي حتى العام 2018م (مليار برميل)

البيان	مثبت	محتمل	ممكن
المخزون النفطي	7,921	9,270	11,950
الاحتياطي النفطي	3،512	3,988	4,788

المصدر: وزارة النفط والمعادن الخطة الخمسية للوزارة، 2019 - 2023م ص 10.

وأن إجمالي المخزون الأولي من الغاز في المكامن قدره 167 تريليون قدم مكعب، وبمعامل استخلاص 19٪، وهذا يعني أن هناك احتياطي غاز مؤكد قدره 33 تريليون قدم مكعب، ويشكل ثلاثة أضعاف الاحتياطيات من الغاز المتاحة حالياً[3].

لا يمكن الحديث عن إعادة إعمار حقيقية ومستدامة في اليمن دون استئناف فوري لصادرات النفط والغاز، فهي الوقود التي تدفع عجلة التعافي الاقتصادي والإنساني، لما لها من دور محوري في إعادة إعمار اليمن، في حال تم إعادة الإنتاج والتصدير للنفط والغاز، يمكن للباحث تلخيص أهمها في التالي:

---

(1) انظر: **النفط في اليمن حقائق ومؤشرات**، فهد راوح، ط1(إسطنبول: مركز المخا، 2022م) ص 4.

(2) انظر: **مقال: النفط والغاز في اليمن، قطاع واعد بحاجة للاستقرار، مطهر العباسي**، العربي الجديد على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/economy/

(3) انظر: **مقال: النفط والغاز في اليمن، قطاع واعد بحاجة للاستقرار، مطهر العباسي**، العربي الجديد على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/economy/

ISSN : 2410-1818

1. استئناف الإنتاج والتصدير سيوفر سيولة ضخمة من النقد الأجنبي، مما يعزز استقرار العملة المحلية ويخفض تكاليف استيراد مواد البناء والمعدات الثقيلة اللازمة لإعادة الإعمار.
2. تدفق الإيرادات من القطاع يمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها المالية، ويدعم الموازنة العامة، بما في ذلك دفع رواتب موظفي الدولة والمقاولين المنفذين لمشاريع البنية التحتية.
3. إعادة تشغيل مصفاة عدن وموانئ التصدير مثل ميناء الضبة وبلحاف الغازية لإجاد آلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، مما ينعش العجلة الاقتصادية في المحافظات المحررة ويخفف من استيراد المشتقات النفطية من الخارج.
4. مد أنبوب ينقل النفط السعودي إلى بحر العرب، ليوفر مساراً آمناً للتصدير بعيداً عن الممرات المائية المهددة، مما يدر على اليمن دخلا ويضمن استدامة التمويل طويل الأجل للإعمار.
5. العائدات النفطية ستموّل مشاريع الإعمار الكبرى في قطاعات الطاقة والمياه والنقل والإسكان، بدلاً من الاعتماد المحدود على المساعدات والمنح الخارجية.
6. إعادة إحياء قطاع الغاز المسال المصدر سيُدخل اليمن في شراكات إقليمية لتأمين الطاقة، مما يفتح باب الاستثمارات العربية والدولية في مجالات البنية التحتية.
7. يتطلب تحقيق ذلك أولاً تأمين البنية التحتية النفطية وإبعادها عن النزاع، عبر ضمانات دولية وإقليمية تحمي منشآت التصدير والموانئ.

خامساً: القطاع الخاص:

رغم التحديات في المرحلة الراهنة، ما يزال القطاع الخاص يحتفظ بدور محوري. فقد كان يسهم قبل بدء الصراع عام 2015 بنسبة 50 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. لترتفع مساهمته عام 2020 إلى أكثر من 75 ٪، وفقًا لدراسةٍ عن مجموعة هائل سعيد أنعم التجارية نشرت في أغسطس 2023م[1].

ويسهم القطاع الخاص بحوالي 75٪ من إجمالي الاستثمار، حسب تصريحات وزير التخطيط اليمني الأسبق [2]. وبلغت نسبة التوظيف في القطاع الخاص حوالي 92 ٪ من إجمالي العمالة في المتوسط خلال الفترة من (2013 - 2019م) مقارنة بنحو 8 ٪ للقطاع العام خلال نفس الفترة، مما جعله عاماً رئيسيًا في تقليل الفقر وتعزيز الاستقرار الاجتماعي [3].

---

(1) **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اليمن فرصة مهدرة**، موقع المشاهد على الرابط:
/https://almushahid.net/131975

(2) **الموقع بوست على الرابط: https://mail.almawqeapost.net/news/58403**

(3) **الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في اليمن**، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، صادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي العدد (78)، فبراير 2023م ص17.

ISSN : 2410-1818

كما يسهم القطاع الخاص بنسبة 100٪ في الناتج المحلي الحقيقي للزراعة والصيد من إجمالي الناتج للزراعة والصيد، ويسهم في الناتج المحلي الحقيقي في الصناعة بنسبة 90.8٪ من إجمالي الناتج الصناعي المتوسط المدة 2012-2021م، مقابل 9.2٪ للقطاع العام، ويستحوذ على 92.5٪ من إجمالي الناتج التجاري بالجملة والتجزئة للمدة 2012-2021م. مقابل 7.5٪ للقطاع العام في المتوسط خلال المدة، ويستحوذ على 95٪ من نشاط النقل والتخزين في المتوسط لمدة 2012-2021م. مقابل 5٪ للقطاع العام، ويسيطر على 58.3٪ من نشاط الاتصالات للفترة 2012-2021م. مقابل 41.7٪ للقطاع العام، وسيطر على نسبة 56.8٪ من البناء والتشييد عام 2012م وارتفعت إلى أعلى مستوى عام 2021م وصولاً إلى 74.6%.[1]

دور القطاع الخاص في إعادة إعمار اليمن يمكن تلخيصها في التالي:

1. **الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** وذلك عبر البناء والتشغيل ثم التمليك (**BOT**) أو البناء والتأجير ثم التمليك (**BLT**) يُعد النظامان أدوات فعالة لإعادة إعمار اليمن عبر جذب استثمارات القطاع الخاص الأجنبي والمحلي لتخفيف العبء عن ميزانية الدولة المنهكة، تسهم هذه الصيغ في تحديث البنية التحتية المدمرة كالكهرباء والموانئ، مع ضمان نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية للكوادر اليمنية عبر صيغ بسيطة وغير مكلفة تتجنب الفساد والعبث بالأموال.

وعرف البناء والتشغيل والتمليك (P.O.T): بأنه عقد يبرم بين الدولة أو إحدى الجهات الإدارية التابعة لها، وطرف خاص أجنبي عادة ما يتخذُ شكلَ شركةٍ يطلقُ عليها شركة المشروع، بغرض تشييد أحد المرافق العامة ذات الطبيعة الاقتصادية على حساب تلك الشركة، وقيامها مقابل ذلك باستغلال المرفق والحصول على عائد هذا الاستغلال طوال مدة التعاقد، وفي نهايةِ تلك المدة تلتزم الشركة بتسلم المرفق إلى الجهة الإدارية المتعاقدة دون أي مقابل، وخاليا من كافة الأعباء وبحالة جيدة[2].

أما البناء والتأجير والتمليك (**BLT**): فعرف بأنه قيام المستثمر ببناء المشروع، وتملكه مؤقتًا، ثم تأجيره للمالك أو للغير تأجيرًا تمويليًا، ثم بعدَ استيفاء تكلفة المشروع وفي نهاية مدة العقد تحول ملكيته إلى الدولة[3].

2. **تحفيز الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية:** فبدلاً من التركيز على الاستيراد يجب توجيه الاستثمارات نحو التصنيع الغذائي والزراعي وتطوير سلاسل القيمة للثروة السمكية والزراعية، مما يوفر فرص عمل واسعة ويقلل فاتورة الاستيراد.

---

(1) **دور القطاع الخاص في التنمية في اليمن**، عبد السلام الدار، المركز التأسيسي للدراسات والبحوث، على الرابط: https://csr-yemen.com/articles/RoleOfPrivateSectorInDevelopment

(2) **عقود التشييد والاستغلال والتسليم ,BOT دراسة في إطار القانون الدولي الخاص، ماهيتها- طبيعتها القانونية- القانون الواجب التطبيق- تقييمها**، محمد الروبي (القاهرة: دار النهضة العربية، طبعة 2004م) ص17.

(3) **العقود الإدارية، مع دراسة لعقود ال B.O.T**، محمد أنس جعفر، ط2، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2003م) ص 76.

ISSN : 2410-1818

3. **تعزيز المسؤولية الاجتماعية والتنمية المحلية:** عبر دعم القطاع الخاص لصندوق تنمية المهارات لتدريب الشباب اليمني على المهارات التقنية والهندسية اللازمة للإعمار، لضمان أن تكون العمالة يمنية بدلاً من الاعتماد على الخبرات الوافدة، وقيام شركات القطاع الخاص الكبيرة بتبني حواضن أعمال للمشاريع الصغيرة المرتبطة بسلسلة التوريد الخاصة بها، مما يوجد شبكة أمان اقتصادية مجتمعية.
4. **متطلبات أساسية على الدولة توفيرها لتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في الإعمار:** كتهيئة البنية التحتية الأساسية الإصلاح القانوني والمؤسسي والإصلاح المالي والنقدي، وتقديم الضمانات ضد المخاطر (تأمين الاستثمار) والشفافية ومكافحة الفساد.
5. **مناطق حرة آمنة:** أنشاء مناطق صناعية حرة وتقوم الدولة بتأمينها وتشجع أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار فيها سواء الذين في الداخل أو الذين في الخارج، وهذه المناطق ستوفر فرص عمل وتوفر سلع محلية، بدلا من الاستيراد.
6. **قانون العودة والامتيازات الضريبية لعودة رأس المال اليمني:** بتشجيع رجال الأعمال اليمنيين على العودة للاستثمار في اليمن عبر إصدار قانون خاص يمنح المستثمرين العائدين إعفاءات ضريبية وجمركية شاملة لمدة (5-10 سنوات) على كافة المعدات والمواد الخام المستوردة لمشاريع الإعمار، السماح بالتحويل الحر للأرباح والعملات الأجنبية دون قيود روتينية.
7. **الرقمنة والنافذة الموحدة للمستثمرين:** بتفعيل منصة إلكترونية تتيح للمستثمر اليمني في الخارج إنهاء كافة إجراءات مشروعه (التراخيص، حجز الأرض، التصاريح) دون الحاجة للتواجد الفعلي في اليمن، لتقليل الاحتكاك مع صغار الموظفين الذين قد يمارسون الابتزاز المالي.

ISSN : 2410-1818

الخاتمة:

أولا: النتائج:

1. تسبب التمرد في انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب 60٪ وتراجع نصيب الفرد من الدخل بنسبة 71٪، مما حول الأزمة من تعثر نمو إلى انهيار هيكلي شامل.
2. أدى وجود سياستين نقديتين متضاربتين وانقسام البنك المركزي إلى فقدان السيطرة على الأدوات النقدية، ونشوء نظام سعري مختل للعملة المحلية وتسبب بكارثة نقدية.
3. تحولت البنوك التجارية والإسلامية إلى ضحية للصراع المؤسسي بين مراكز القوى، مما أضعف قدرتها على تمويل التنمية وأفقدها الثقة الدولية.
4. أثبت البحث أن كل مقترحات توحيد السياسة النقدية تظل متعثرة بسبب تعنت القوى المتمردة ورفضها خضوع الإيرادات للرقابة والشفافية الدولية.
5. الإصلاح المؤسسي والحوكمة الرشيدة يمثلان الأساس لنجاح التعافي، من خلال إنشاء كيان مستقل لإدارة الإعمار، واعتماد نظم رقابية وإلكترونية تضمن الشفافية وتحد من الفساد.
6. الاستقرار النقدي وتوحيد البنك المركزي يعدان شرطًا حتميًا لنجاح إعادة الإعمار، مع ضرورة إنشاء حساب سيادي مستقل لحماية أموال الإعمار وبناء ثقة المانحين.
7. عودة الدولة وبسط سيادتها المؤسسية والنقدية تمثل الحل الجذري لمعالجة التشتت المالي، إذ إن المقترحات الجزئية لا تحقق تعافيًا مستدامًا دون سلطة مركزية موحدة.
8. تحفيز القطاعات الإنتاجية والمشاريع سريعة الأثر، خصوصًا في الزراعة والثروة السمكية والبنية التحتية كثيفة العمالة، يسهم في تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل وتعزيز الثقة المجتمعية.
9. اعتماد نموذج لامركزي وشراكة فاعلة مع القطاع الخاص عبر وحدات تنفيذ محلية ومناقصات تنافسية، بما يعزز الكفاءة ويعتمد على الموارد والخبرات الوطنية.
10. تنويع مصادر تمويل الإعمار وفصل موازنته عن الموازنة العامة من خلال المنح والقروض والصكوك الإسلامية، بما يضمن سرعة التنفيذ واستدامة التمويل وحماية الموارد من أزمات السيولة.

ISSN : 2410-1818

ثانياً: التوصيات:

1. استعادة السيادة الوطنية وإنهاء التمرد وإعادة الاستقرار السياسي والأمني.
2. الإسراع في استعادة وحدة المؤسسات النقدية والمالية، وفي مقدمتها البنك المركزي، تحت سلطة الدولة الشرعية، بما يضمن توحيد السياسة النقدية وضبط المعروض النقدي واستعادة الثقة بالعملة الوطنية .
3. إنشاء مجلس تنسيق لإعادة الإعمار أو هيئة وطنية عليا مستقلة لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي، تتمتع بإطار قانوني واضح وصلاحيات رقابية وإدارية، وتخضع لآليات حوكمة صارمة تضمن الشفافية والمساءلة .
4. اعتماد نظام رقابة مالية وإدارية متعدد المستويات يشمل التدقيق الداخلي والخارجي والرقابة المجتمعية، مع توظيف الأنظمة الإلكترونية الحديثة في إدارة المشتريات والعقود والإنفاق .
5. فصل موازنة إعادة الإعمار عن الموازنة العامة للدولة من خلال إنشاء حساب سيادي مستقل، بما يضمن حماية الموارد المخصصة للإعمار من العجز المالي والأزمات التشغيلية .
6. توجيه أولويات التعافي نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأثر السريع، لاسيما الزراعة والثروة السمكية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور مباشر في خلق فرص العمل وتحريك الدورة الاقتصادية .
7. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص الوطني عبر توفير بيئة استثمارية محفزة، واعتماد صيغ تمويلية إسلامية وتنموية تسهم في تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي المشروط .
8. تبني نموذج لامركزي في تنفيذ مشاريع الإعمار عبر وحدات تنفيذ محلية في المحافظات المستقرة، بما يرفع كفاءة التنفيذ ويراعي خصوصية الاحتياجات التنموية لكل منطقة .
9. إعطاء الأولوية للمشاريع كثيفة العمالة وسريعة الأثر في البنية التحتية والخدمات الأساسية، بما يسهم في تقليل البطالة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي .

ثالثًا: المقترحات البحثية المستقبلية:

1. إجراء دراسة مقارنة بين تجارب إعادة الإعمار في الدول الخارجة من النزاعات، مثل لبنان والعراق والبوسنة والهرسك، للاستفادة من النماذج القابلة للتطبيق في اليمن .
2. إعداد دراسات متخصصة حول آليات توظيف الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل إعادة الإعمار في السياق اليمني .
3. بحث أثر التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد وتحسين كفاءة إدارة الموارد العامة .

ISSN : 2410-1818

4. دراسة إمكانية إنشاء مناطق اقتصادية وتنموية خاصة في المحافظات الآمنة لتكون منطلقاً للتعافي الاقتصادي التدريجي .
5. تحليل دور القطاع المصرفي الإسلامي في دعم مرحلة التعافي وإعادة الإعمار، ووضع آليات لاستعادة الثقة الدولية بالمصارف اليمنية .
6. إجراء بحوث ميدانية حول أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التعافي الاقتصادي والاجتماعي في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

ISSN : 2410-1818

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

1. برنامج التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، حواء صافار، المجلة العربية للنشر العلمي الإصدار السابع العدد: 63 2024م.
2. تقرير تمكين قطاع الثروة السمكية في اليمن :استراتيجية إصلاح القطاع من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، عبد الله علي وآخرون، IGC أغسطس 2024م.
3. الضمانات الوقفية دراسة اقتصادية، عبد الغني علي الشمراني، (الرياض: مؤسسة ساعي الوقفية، 2025م)
4. عقد الاستصناع، كاسب عبد الكريم البدران، رسالة لنيل درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، عام 1978م.
5. العقود الإدارية، مع دراسة لعقود ال B.O.T، محمد أنس جعفر، ط2، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2003م).
6. عقود التشييد والاستغلال والتسليم ,BOT دراسة في إطار القانون الدولي الخاص، ماهيتها- طبيعتها القانونية- القانون الواجب التطبيق- تقييمها، محمد الروبي (القاهرة: دار النهضة العربية، طبعة 2004م)
7. معوقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن، عبد الرب الصياد، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 37، العدد:7 ديسمبر، 2020م.
8. النفط في اليمن حقائق ومؤشرات، فهد راوح، ط1(إسطنبول: مركز المخا، 2022م)
9. الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، صادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي العدد (78)، فبراير 2023م.
10. هيئة المحاسبة والمراجعة والمؤسسات المالية الإسلامية 2015م.

مواقع الإنترنت:

1. الاتحاد الأفريقي: المجلس التنفيذي، تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات، الدورة العادية التاسعة، جامبيا، يونيو 2006، على الرابط

: https://www.peaceau.org/uploads/ex-cl-274-ix-a.pdf

2. الاستثمار في القدرة على الصمود، التمويل المبتكر والحلول المحلية في السياقات الهشة، ربيع يزبك، فانينا فايبر، على الرابط: https://aid-expo.com/2025-programme/investing-resilience-innovative-finance-local-solutions-fragile-contexts/

ISSN : 2410-1818

3. الاقتصاد الزراعي في اليمن: من الإرث التاريخي إلى المستقبل المستدام، يحيى مناوس، المقاطرة نيوز، على الرابط: https://almaqatera.news/2025/10/15/ohigc345/

4. تحديات اقتصاد الحرب في اليمن، مركز أبعاد على الرابط:

https://abaadstudies.org/strategies/topic/60172?utm_source=chatgpt.com

5. تصريح محافظ البنك المركزي لقناة سهيل على الرابط:

https://suhail.net/news_details.php?sid=26710

6. تقرير صندوق النقد الدولي على الرابط: Worldometer. (2026). Yemen GDP. Retrieved from https://www.worldometers.info/ar/الناتج-المحلي-الإجمالي/الناتج-المحلي-الإجمالي-اليمن/

7. دور القطاع الخاص في التنمية في اليمن، عبد السلام الدار، المركز التأسيسي للدراسات والبحوث، على الرابط:

https://csr-yemen.com/articles/RoleOfPrivateSectorInDevelopmen

8. الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اليمن فرصة مهدرة، موقع المشاهد على الرابط: https://almushahid.net/131975/

9. صحيفة الرأي على الرابط:https://www.alyaum.com/articles/6264950/

10. موقع المركز الوطني للمعلومات على الرابط: http://www.yemen-nic.info/sectors/fishes/

11. موقع المركز اليمني للمعلومات على الرابط:

http://www.yemen-nic.info/agri/agrin_yemen/

12. موقع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، على الرابط:

https://www.aaaid.org/news//

13. موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليمن على الرابط:

https://www.undp.org/ar/yemen/news/dm-alzrat-almqawmt-llmnakh-fy-alymn

14. الموقع بوست على الرابط: https://mail.almawqeapost.net/news/58403

15. موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (14)، على الرابط التالي:

https://shortest.link/6aML

ISSN : 2410-1818

16. النفط والغاز في اليمن، قطاع واعد بحاجة للاستقرار، مطهر العباسي، العربي الجديد على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/economy/

17. النهضة الزراعية في اليمن، لمحاكاة النسخة القديمة، خالد قايد، المركز التأسيسي للدراسات والبحوث على الرابط:

https://csr-yemen.com/journals/osus/articles/AgriculturalRenaissanceInYemen

ISSN : 2410-1818

مجلـــة الأندلس للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـة مفهرسـة فـي المواقـع الآتيـة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59